الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزراة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

تحت عنوان :

مستقبل السياسة المالية في ظل الريعية النفطية في الجزائر

مذكرة تخرج مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص: إقتصاد نقدي و بنكي

من إعداد الطالبة:
بن عثمان تهاني

تحت إشراف الأستاذ:
د/ ضاوي علوان

لجنة المناقشة

اسم و لقب الأستاذ	الصنف	الجامعة	الرتبة
د. بوالكور نور الدين	أستاذ محاضر قسم-أ-	20 أوت 1955	الرئيس
د. ضاوي علوان	أستاذ محاضر قسم-ب-	20 أوت 1955	المشرف
د.صيد فاتح	أستاذ محاضر قسم-ب-	20 أوت 1955	الممتحن

السنة الجامعية2020-2021

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

الحمد لله الذي وفقني لهذا العمل ولم أكن لأصل إليه لولا فضل الله، أهذي ثمرة جهذي:

إلى من فتحت عيني برؤيتها إلى لا معنى للحياة لولاهما إلى روحهم الصافية و قلوبهم الطيبة إلى الوالدين الكريمين و جدتي أطال الله في عمرهم و أدام عليهم الصحة والعافية.

إلى من ترعرعت بينهم أخواتي حفظهم الله وبمثابة سند إليا ولإبنة أختي فرحتي في هذه الدنيا

إلى من تقاسمت معهم أحلى لحظات أوقاتي أصدقائي وزملائي ،

إلى من قلبي ولن أفارقه إلا ما إن ذهبت روح حياتي.

الشكر

الحمد لله الذي جلت نعمته وتقدست أسماؤه فبفضله وحسن توفيقه تم إنجاز هذا العمل.

و إنطلاقا من قوله عليه الصلاة والسلام:" من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

فإنه يطيب لي بأن أتوجه بالشكر و التقدير إلى مشرفي الفاضل **الذكتور/ ضاوي علوان** الذي لم يذخر جهذا في مساعدتي في إنجاز هذا العمل المتواضع و تقديم النصح و الإرشاد و الذي كانت توجيهاته بمثابة الطريق التي مهدت إليا لإتمام هذا البحث.

بن عثمان تهاني

المخلص:

إن دراسة توجيهات السياسة المالية في الجزائر بشقيها الإرادي و الإنفاقي مركّزين في دلك على علاقة تغير طبيعة هده السياسة بتقلبات أسعار النفط العالمية على إعتبار أن الإقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير في تغطية نفقاته الداخلية و تمويل برامجه التنوية على العائدات البترولية الأمر الدي يستدعي دراسة وصف و تحليل تطور كل من سعر النفط و أدوات السياسة المالية في الجزائر في فترة الدراسة، تبين أن توجه السياسة المالية للجزائر يفرضه سعر النفط في السوق الدولية لهادا أصبح من الضروري إعادة توجيه الإنفاق الحكومي نحو قطاعات جديدة قد تحصن المؤشرات الكلية للإقتصاد الجزائري أمام الأزمات المالية المختلفة.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، الإقتصاد الجزائري، سعر البترول ، الإنفاق الحكومي، أداء الإقتصادي، البرامج التنموية ، العائدات البترولية.

Abstract:

The study of the trends of the fiscal policy in Algeria with its two sides the incomes and penses we focus through this study on relationship between the changing nature of this policy ans the fluctuation of internnational oil prices considering that the algerian economy depends heavly on covering its interal expenses and financing it's development programans on oil revenues. Which requies this study is based on description and analysis of the evolution of both the price of oil and the instruments of fiscal policy in Algeria for study period.

This period unit nessed contraction and declined it is therefore necessary to reorient government spending towords now sectors of the macro indicotors of the ecpnomy in the face of various financial crises .

Key words: fiscal policy, Algerian economy, oil prise,government spending economic performance, development programs, oil revenue.

الفهرس

الإهداء

الشكر

المخلص

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

مقدمة ..... أ

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية و الريعية النفطية 3

مدخل 3

المبحث الأول: عموميات حول السياسة المالية..... 4

المطلب الأول: ماهية السياسة المالية..... 4

أولا: مفهوم السياسة المالية: 4

ثانيا: أنواع وأهمية السياسة المالية: 4

المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية. 8

أولا: النفقات العامة: 8

ثانيا: الإيرادات العامة: 9

ثالثا: الموازنة العامة: 14

المطلب الثالث: آلية عمل السياسة المالية. 15
أولا: حالة الكساد الاقتصادي: 15
ثانيا: حالة التضخم الاقتصادي: 17
المبحث الثاني: الريعية النفطية وعلاقتها بالسياسة المالية..... 18
المطلب الأول: ماهية الريع النفطي والجباية البترولية. 18
أولا: مفهوم الريع النفطي والسعر البترولي: 18
ثانيا: الجباية البترولية وصندوق ضبط الموارد: 19
ثالثا: البترول والناتج الداخلي الخام PIB: 21
المطلب الثاني: اتجاهات وصدمات السوق البترولية. 24
أولا: مفهوم الصدمة البترولية: 24
ثانيا: اتجاهات السوق النفطية: 24
المطلب الثالث: علاقة أسعار البترول بالإيرادات و النفقات العامة..... 25
أولا: علاقة أسعار البترول بالإيرادات العامة 25
ثانيا: علاقة أسعار البترول بنفقات الموازنة العامة 26
ثالثا: علاقة أسعار البترول برصيد الموازنة العامة..... 26
المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة. 27
المطلب الأول: الدراسات السابقة 27
المطلب الثاني: القيمة المضافة. 28

خلاصة الفصل الأول 29
الفصل الثاني : 41
الفصل الثاني: السياسة المالية في ظل تقنيات أسعار النفط..... 30
تمهيد: 30
المبحث الأول: تطور أداء السياسة المالية في الجزائر..... 31
المطلب الأول: السياسة المالية في الفترة1970-1990 (فترة التخطيط)..... 31
المطلب الثاني: السياسة المالية للفترة 1991-1998 (الفترة الإنتقالية)..... 32
المطلب الثالث: السياسة المالية للفترة 2001-2014 36
أولا: برامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004..... 36
ثانيا: برنامج دعم النمو 2005-2009..... 37
ثالثا: برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2010-2014..... 39
المبحث الثاني: إنعكاس إنخفاض أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر 39
المطلب الأول: إنعكاس إنخفاض أسعار النفط على النفقات العامة..... 39
المطلب الثاني: إنعكاس إنخفاض أسعار النفط على الإيرادات العامة 41
المطلب الثالث: إنعكاس إنخفاض أسعار النفط على رصيد الموازنة العامة 42
المبحث الثالث: علاقة الجباية البترولية بأدوات السياسة المالية..... 44
أولا: علاقة الجباية البترولية بالنفقات العامة: 44
ثانيا: تطور حصة الجباية البترولية في الإيرادات العامة للميزانية: 45

خلاصة الفصل الثاني 48

خاتمة..... 49

قائمة المراجع 53

قائمة الجداول

رقم	عنوان	صفحة
1	تطوير الناتج الداخلي الخام في الجزائر(2000-2013)	22
2	تطوير هيكل الإيرادات العامة للجزائر للفترة(1993-2007)	33
3	تطوير هيكل النفقات العامة في الجزائر للفترة(1993-2007)	34
4	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعكاس الإقتصادي للفترة(2001-2004)	36
5	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة(2005-2009)	38
6	تطور النفقات العامة في الجزائر و مكوناتها خلال الفترة(2010-2017)	40
7	تطور الإيرادات العامة في الجزائر و مكوناتها خلال الفترة (2010-2017)	41
8	تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة(2010-2017)	43
9	تطور نسبة تخطية الجباية البترولية للنفقات العامة في الجزائر(2000-2016)	44
10	تطور نسبة الجباية البترولية والجبائية العادية في الإيرادات العامة للفترة(2000-2016)	45

قائمة الأشكال:

رقم	عنوان	الصفحة
1	السياسة المالية التوسعية	16
2	السياسة المالية الانكماشية	17
3	نمو قطاع المحروقات	23
4	مساهمة قطاع المحروقات في نمو إجمالي الناتج الداخلي	23

المقدمة العامة

مقدمة

إن متابعة مسار السياسة المالية في الجزائر والمعرفة بتفاصيلها يؤدي إلى ملاحظة عدم فاعليتها في التصدي للتقلبات الإقتصادية التي واجهت الإقتصاد الجزائري فأهم المشاكل و العقبات التي واجهت السياسة المالية والتي يعاني منها الإقتصاد الجزائري هي الإعتماد المطلق في تمويل الموازنة على الريع النفطي دونما السعي نحو تنوع الهيكل الإيرادي من أجل تغطية النفقات.

هذا ما يستدعي الإلحاح على دور التدخل الحكومي الفعال و يحدث ذلك من خلال البحث عن أنجح الوسائل الإقتصادية التي تهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية على المدى الطويل ومن أهم هذه الوسائل السياسة المالية بحيث يجب العمل على إعادة توجيه الإنفاق الحكومي في سبيل البحث عن فرص جديدة لخلق الثروة و بالتالي مصادر إيراده جدية.

فقد ثبت أن الإقتصاد الجزائري عاش فترة انتعاش جراء ارتفاع أسعار البترول لكن هذا الإنتعاش لم يستمر فعلى الرغم من أن الجزائر من بين للدول التي تمكنت من تخطي الأزمة المالية لسنة2008 بسبب استفادتها من ارتفاع سعر البترول في السنوات السابقة للأزمة، لكن الأزمة المالية الراهنة و التي تسبب فيها الإنخفاض الهائل لسعر البرميل من النفط مند سنة2014، لم تكن في صالح أغلب الدول التي تعتمد في صادرتها على الصادرات النفطية و تمثل الجباية البترولية من أكبر إيرادات الدولة الجزائرية التي تمول بها معظم نفقاتها المسطرة أن هذه الأزمة و توالي الأزمات أكد على ضرورة تنويع الإقتصاد ووضع خطأ التبعية إلى منتوج لا يمكن للدولة التحكم في سعره.

1-**إشكالية الدراسة:** أن توالي الأزمات المالية المرتبطة ...أسعار النفط و ارتباط الإقتصاد الجزائري بالريع البترولي هو ما يفتح المجال أمام للعديد من الباحثين لطرح الإشكالية التالية التي تتمحور حولها هذه الدراسة:

ما مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر؟

وللإجابة على إشكالية الدراسة أرتئيت إلى الإستعانة بالأسئلة الفرعية التالية؟

-ما علاقة انخفاض في أسعار البترول بالموازنة العامة في الجزائر.

-ما مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر.

-هل هناك علاقة بين الجباية البترولية و أدوات السياسة المالية.

2-**فرضيات الدراسة:** بغية الإيجابة على الإشكالية المطروحة ثم وضع الفرضية الرئيسية التالية: توجد علاقة بين تعبرات أسعار النفط و تغيرات السياسة المالية لإختبار صحة الفرضية الرئيسية ارتئيت إلى الإستعانة بالفرضيات الجزائية التالية:

-توجد علاقة بين إنخفاض أسعار النفط و الموازنة العامة في الجزائر.

-سعر البترول يؤثر على النفقات العامة في الجزائر بالإيجاب و لا يؤثر على الإيرادات العامة في الجزائر بالسلب.

-توجد علاقة بين الجباية البترولية و أدوات السياسة المالية.

3-**مبررات إختيار الموضوع:** يعتبر موضوع حديث الساعة وهو بمثابة الشغل الشاغل لمختلف شرائح المجتمع في الوقت الحالي، كما أنه موضوع كثير المستجدات و تنعكس مستجداته على الواقع الملموس للمواطن الجزائري. عذا بالإضافة إلى توافر المعطيات الضرورية لمعالجة الموضوع.

4-**أهداف البحث و أهميته**: تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى تحليل وتسليط الضوء على مستقبل السياسة المالية في ظل تقلبات أسعار النفط في الجزائر و تندرج ضمن هذا الهدف الرئيسي مجموعة من الأهذاف الفردية نوجزها فيما يلي:

-معرفة اتجاهات السياسة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار البترول.

-محاولة فهم الرابط الأساسي بين الجباية البترولية و أدوات السياسة المالية.

-أهمية الوقوف عند ربعية الإقتصاد الجزائري.

أما الأهمية:

على اعتبار الجزائر أحد الدول المصدرة للنفط، فالأمر يستدعي تسليط...على واقع هذا القطاع و إنعكاساته خاصة على الجانب الإقتصادي و المالي للدولة كذلك التعرف على مدى فعالية السياسة المالية في علاج المشاكل و الإختلالات الإقتصادية و كيفية تطبيق أدوات السياسة المالية في الجزائر من أجل تحقيق الإستقرار المالي.

5-حدود البحث: تتمثل حدود البحث في :

الحدود المكانية: تكمن الحدود المانية البحث في دراسة حالة الجزائر.

الحدود الزمنية: الفترة الممتدة من 1970 إلى .2017

6-**منهج البحث:** فقد الإلهام بمختف جوانب الدراسة و إختبار الفرضيات إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والذي يتم فيه وصفه السياسة المالية بدقة و تحليل أدواتها و كذا تحميل تقلبات أسعار البترول ومدى تأثيرها على أدوات السياسة المالية في الجزائر.

7-**صعوبات البحث:** تتمثل صعوبات البحث في مونه:

-شمولية الموضوع حيث أننا حاولنا الإلهام بمختلف المفاهيم الخاصة بالموضوع المدروس و إزالة الإلتباس عنه.

-عدم توفر مراجع كافة على مستوى مكتبة الجامعة تعالج موضوع النفط.

8-**هيكل البحث:** تم تقسيم البحث إلى فصلين إثنين حيث تناولنا عي فصل الأول و الذي يحد الجانب النظري للسياسة المالية حيث قسمناه إلى مبحثنا بالإضافة إلى الدراسات السابقة فالمبحث الأول تضمن ماهية السياسة المالية من مفهوم، أنواع و أدوات السياسة المالية و أهميتها ما بين السياسات للأخرى و معرفة آلية عملها.

أما في البحث الثاني تناولنا الربعية النفطية و علاقتها بالسياسة المالية تطرقنا إلى مفهوم الربع النفطي والسعر التعرولي بالإضافة إلى الجباية البترولية وصندوق طبقا الموارد و أهميتهما في الإقتصاد الجزائري دون نسيان الناتج الداخلي الخام و نسبة مساهمة قطاع المحروقات منه وفي الأخير تطرقنا إلى العلاقة التي تربط بين أسعار البترول و أدوات السياسة المالية.

الفصل الأول

الإطار النظري للسياسة المالية و الريعية النفطية

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية و الريعية النفطية

مدخل

تحتل السياسة المالية في العصر الحديث مكانة هامة بين السياسات الأخرى فقد أصبحت أكثر تطورا على ما كانت عليه من قبل وهذي التطور نبع من الإسهام الكبير للاقتصادي جون مينارد كينز 1936 في مؤلفه "النظرية العامة في العمالة والفائدة والنقود"، وما تراتب عليه في الوقع العملي من ضرورة تبني آراء كينز الخاصة بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والانتقال من نطاق الدولة الحارسة إلى نطاق الدولة المتدخلة بسياسات مالية مناسبة، إلا أن السياسة المالية لعا علاقة بالريع النفطي الذي يعتبر من المواضيع الأكثر أهمية في الاقتصاد السياسي حيث ظهر مفهوم الريع في العصور القديمة وتطور في العصور الوسطى وتطورت مفاهيمه بتطور مفهوم الدولة الحديثة مع ظهور الفكر الاشتراكي والرأسمالي ودور الدولة في النشاط الاقتصادي وتبنيها لسياسات مالية تتماشى ومداخلها الريعية وتحويلها لسياسات عامة لصالح أفراد المجتمع ويعود جذور هذه السياسة المالية إلى العصور القديمة لكن منذ ذلك الحين اكتسبت السياسة المالية دورا أكثر أهمية، وأصبحت أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه المسار الاقتصادي ومعالجة ما يتعرض له من أزمات اقتصادية والسعي إلى تحقيق التوازن الاقتصادي العام و إنمائه.

ضمن خلال هذا الفصل والذي خصصناه لمدخل مفاهيمي، وذلك من خلال المباحث الآتية:

- المبحث الأول: الإطار النظري للسياسة المالية والريعية النفطية.
- المبحث الثاني: الريع النفطي وعلاقته بالسياسة المالية.
- الدراسات السابقة.

المبحث الأول: عموميات حول السياسة المالية.

شهدت السياسة المالية تطورات جوهرية نتيجة لتطور دور الدولة وانتقالها من الطور الحيادي إلى الطور التدخلي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وذلك عقب الأزمة الاقتصادية الكبرى سنة 1929 التي تعرضت لها الاقتصاديات العربية ومنذ ذلك الحين أصبحت السياسة المالية أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه المسار الاقتصادي ومعالجة ما يتعرض به من هزات وأزمات.

المطلب الأول: ماهية السياسة المالية.

لا يود تعريف محدد للسياسة المالية لأن مثل هذا التعريف يتم وفق للوظائف والأهداف التي تسعى السياسة المالية إلى تحقيقها.

أولا: مفهوم السياسة المالية:

بأي مصطلح السياسة المالية أساسا اللغة الفرنسية "Fisc" وتعني حافظة النقود أو الخزانة حيث يتضمن معناها كلا من المالية العامة وميزانية الدولة، فقد استهدف المجتمع قديما إسباع الحاجات العامة وتمويلها من موارد الموازنة العامة[1].

وهناك من عرفها على أنها[2]: "سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العمالة، الادخار والاستثمار، وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير مرغوبة فيها".

ويمكن تعريف السياسة المالية بأنها[3]: «مجموعة من القواعد التي يجب على الحكومات والهيئات العامة أن تطبقها في تحديد النفقات العامة وتأمين الموارد اللازمة لسد هذه النفقات من خلال توزيع أعباءها بين الأفراد».

استقراءا للتعاريف السابقة يمكن القول أن: السياسة المالية هي مجموعة من السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة.

ثانيا: أنواع وأهمية السياسة المالية:

من خلال هذا العنصر سوف نتطرق إلى أنواع السياسة المالية والمتمثلة في التمويل بالعجز والتمويل بالفائض واستنتاج أهمية السياسة المالية.

---

[1] طارق لحاج، **المالية العامة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص201.

[2] محمود حسين الوادي، **المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص182.

[3] سمير الشاعر، **المالية العامة والنظام المالي الإسلامي**، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، بيروت، 2001، ص104.

1. أنواع السياسة المالية:

تتمثل أنواع السياسة المالية فيما يلي:

1-1-السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالعجز:

عندما يعجز الطلب الكلي عن امتصاص العرض الكلي المتاح من السلع والخدمات في الاقتصاد يعني ذلك ضرورة تحفيز الطلب الكلي لسد الفجوة القائمة وهنا تقوم الحكومة بتفعيل السياسة الضريبية وزيادة حجم الإنفاق العام لرفع مستوى الطلب من خلال الطرق الآتية[1]:

أ. **التوسع في النفقات العامة:** تتمثل في زيادة الدولة من نفقاتها على المرافق الخدمية وعلى المشروعات العامة كما تزيد من النفقات التحويلية كالزيادة في الإعانات على ذوي الدخول المحدودة أو العاطلين عن العمل أو الأطفال وتأخذ هذه الإعانات الحكومية شكلا نقديا أو عينيا وهذا النوع من الدعم يزيد من مقدرة الأفراد على الإنفاق مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار وزيادة العمالة.

ب. **التسريع في سداد جزء من القروض العامة:** حيث أن قيام الدولة بسداد قروضها قبل موعد الاستحقاق يدفع بالقوة الشرائية للمجتمع ويكون ذلك عن طريق إحلال النقود محل الأوراق المالية في صناديق البنوك مما يزيد من الاحتياطي النقدي بها ومقدرتها على التوسع في الائتمان المصرفي.

ج. **تخفيض الإيرادات الضريبية:** الهدف من وراء هذا التخفيض هو بعث قوة شرائية جديدة في مجتمع حيث يشير علماء المالية إلى أن تخفيض الضرائب يزيد من صافي الدخل الفردي وبالتالي من زيادة الإنفاق الاستهلاكي.

1-2-السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالفائض:

عندما يكون الطلب الكلي أكبر من مستوى العرض الكلي ويكون الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل عندما يتولد في الاقتصاد ضغوط تضخمية ترفع من المستوى العام للأسعار نحو الأعلى وهنا تقوم الحكومة بمحاولة امتصاص هذه الضغوطات عبر عدة تدابير منها[2]:

أ. **زيادة الإيرادات الضريبية:** يستعمل هذا الأسلوب خاصة في أرقات التضخم الاقتصادي حيث يهدف إلى امتصاص القوة الشرائية للأفراد، وقد لا يكون لهذا الأسلوب أثر إلا إذا انصب على تقليل الاستهلاك وهنا تقع في أثر سلبي آخر حيث أن المتأثر بهذه الزيادة في الإيرادات فئة الدخول المتدنية.

---

[1] اياد عبد الفتاح النسور، **المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة**، ط3، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص271.

[2] عبد المجيد فدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص29.

ب. **التوسع في إصدار القروض العامة:** ويعني ذلك أن تقترض الحكومة من الجمهور عن طريق اصدار أوراق مالية وبيعها للجمهور ويكون الاقتراض إما اختياريا أو اجباريا.

ج. **الحد من الائتمان المصرفي:** ويكون ذلك عن طريق سياسة البنك المركزي المتمثلة في بيع الأوراق المالية في السوق المفتوحة، رفع نسبة الاحتياطي، سعر إعادة الخصم وكل هذا للتأثير على كمية النقود المعروضة وسعر الفائدة وبالتالي تأثير على حجم الاستثمار.

2. أهمية السياسة المالية:

إن السياسة المالية في الوقت الحاضر برزت وتأكدت أهميتها وبشكل واضح في كافة الدول سواء كانت رأسمالية او اشتراكية، متقدمة أو نامية ونتيجة لإتساع دور الدولة وزيادة درجة تدخلها في النشاطات الاقتصادية وزيادة أهمية ماليتها العامة ونشاطها المالي بالشكل الذي تحقق معه ادماج السياسة المالية في إطار السياسة الاقتصادية والذي يجعلها جزءا مهما وأساسيا فيها ويمكن توضيح أهمية السياسة المالية من خلال النقاط الآتية[1]:

- التدخل في آلية فرض الضرائب بأنواعها والإنفاق الحكومي بأنواعه خاصة في مجال الصحة والتعليم؛
- التعامل مع الضرائب والإنفاق العام كوسيلة لضمان النمو الاقتصادي؛
- العمل جنبا إلى جنب السياسة النقدية لتحقيق معدلات التشغيل والاستقرار النسبي في الأسعار.

ثالثا: أهداف السياسة المالية:

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق أهداف السياسة العامة من خلال استخدام الإيرادات والنفقات العامة من طرف الحكومة فالسياسة المالية تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق تكييف أدواتها، لذا سنحاول حصر أهداف السياسة المالية فيما يلي[2]:

1. دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

يقصد بالاستقرار الاقتصادي تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة وتفادي التغيرات الحادة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي متناسب مع حجم الناتج القومي حيث تلعب السياسة المالية دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خاصة وقت الكساد والرواج نظرا لأثرها المباشر على مستوى التشغيل ومستوى الأسعار ومستوى الدخل الوطني، بالنظر إلى أسباب ومصادر الاختلالات والتقلبات الاقتصادية التي تهدد الاستقرار بمكن ردها إلى نوعين: أولا ظهور زيادة أو عجز في الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني، ثانيا: وجود قوة احتكارية تهدد قواعد المنافسة ومن ثم انفرادها بتحديد الأسعار والأجور في ظل انخفاض مرونة بعض عوامل

[1] فليح حسن خلف، **المالية العامة**، جدارا للكتاب العالمي، عمان، الأردن، 2008، ص236.

[2] حسين سالم جابر، **التضخم والكساد**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2010، ص ص 29-37.

الإنتاج، وتعتمد السياسة الاقتصادية هنا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على أدوات السياسة المالية من خلال تأثرها على الطلب الكلي باستخدام السياسة الضريبية والإنفاقية.

2. دور السياسة المالية في تخصيص الموارد:

يسعى الانسان في حياته اليومية إلى اسباع حاجات متعددة في نفس الوقت الذي تتوفر فيه موارد بشرية والطبيعية ورأسمال غير أن المشكلة تتمثل في تعدد الحاجات الإنسانية والندرة النسبية للموارد المتاحة إذ يترتب عليها ضرورة تحديد السلع التي يتم انتاجها والكميات المنتجة من هذه السلع، هناك إجراءات تدخل ضمن السياسة المالية تهدف إلى تخصيص الموارد وتوجيهها إلى مجالات تتفق مع الأهداف الاقتصادية للدولة وهذه الإجراءات تشمل كل من المنتجين والمستهلكين بالنسبة للمنتجين: هناك إجراءات مالية مختلفة كحوافز مالية لتشجيع الاستثمارات الخاصة أهمها الإعفاءات الضريبية لبعض السلع والاستثمارات أما بالنسبة للمستهلكين: تتدخل الدولة من خلال السياسة المالية لصالح المستهلكين إذ يسعوا للحصول على السلع ذات النوعية الجيدة وبأسعار منخفضة وفي نفس الوقت سعى المنتجون إلى البيع بأسعار عالية يحدث هذا عندما يتاح لهم القدرة الاحتكارية حيث تؤدي هذه الأخيرة إلى سوء التخصيص الموارد، تتدخل الدولة بوضع حدود للأسعار بطريقة أو بأخرى كأن تقوم بتحديد أسعار هذه السلع.

3. السياسة المالية ودورها في إعادة توزيع الدخل الوطني:

يتحدد توزيع الدخل في كل مجتمع بالشكل السائد للملكية وسائل الإنتاج حيث يذهب التوزيع بالدرجة الأولى لصالح أولئك الذين يملكون وسائل الإنتاج أي أن عملية توزيع الدخل تتأثر بتوزيع ملكية عوامل الإنتاج وقد لا يكون توزيع الدخل بين الأفراد عادة من جهة نظر المجتمع، إذ يكون دور السياسة المالية في هذه الحالة في تحقيق إعادة توزيع الدخل عبر أدوات السياسة المالية.

4. السياسة المالية ودورها في التنمية الاقتصادية:

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة تتمثل في تغيير بنيان وهيكل الاقتصاد الوطني وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط الدخل الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن وبحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد من هنا تتدخل السياسة المالية عن طريق أدواتها لتحقيق هذه الأهداف.

المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية.

تقوم السياسة المالية على استخدام ثلاثة أدوات رئيسية: النفقات العامة، الإيرادات العامة والموازنة العامة، وسنسلط الضوء على كل أداة وفق ما تتطلبه كما يلي:

أولا: النفقات العامة:

سنتطرق من خلال هذا العنصر إلى مفهوم النفقة العامة وبعدها نخرج إلى مختلف التقسيمات المعتمدة في تبيان أنواع النفقات العامة.

1. تعريف النفقة العامة:

يمكن تعريف الإنفاق العام على أنه:

«مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة بهدف اشباع حاجات عامة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة[1]»؛

أو هو: «مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص معنوي عام بهدف تحقيق نفع عام[2]».

هكذا في ضوء ما تقدم يمكن تعريف النفقة العامة بأنها: «مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة لسداد حاجات عامة».

2. أنواع النفقات العامة:

يمكن تقسيم الإنفاق العام إلى نفقات حقيقية تستنزف جزءا من الموارد المتاحة للاقتصاد الوطني، ونفقات تحويلية تقتصر على تحويل جزء من هذه الموارد من اتجاهها الأصلي بغرض تحقيق هدف محدد.

2-1-النفقات الحقيقية: تشمل كافة المصروفات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على أموال إنتاجية أو استهلاكية.

وتنقسم النفقات الحقيقية إلى[3]:

أ. النفقات الاستهلاكية (الجارية): هي مشتريات الدولة من السلع والخدمات اللازمة لتسيير إدارات الدولة ويشمل هذا النوع من الإنفاق: الأجور والرواتب، مصاريف الصيانة ...إلخ.

ب. النفقات الاستثمارية: وهي النفقات التي تهدف إلى توسيع الطاقة الإنتاجية وتكوين رأسمال ثابت.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المالية العامة**، دار الكتاب للنشر، مصر، 2005، ص173.

[2] يسرى أو العلا، **المالية العامة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، عنابة، 2003، ص24.

[3] ياسين مصطفي، **أثر تقلبات أيعار البترول على النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1986-2016)**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تقنيات كمية، جامعة أكلي محند أولحاج، 2020/2019، ص ص 80-81.

2-2-النفقات التحويلية: (الإعانات الاقتصادية لبعض المنتجات أو المؤسسات، نفقات المساعدة والتضامن، المساهمة في تمويل بعض أنظمة الحماية الاجتماعية) فلها كهدف ضمان عدالة نسبة في توزيع المداخيل على الفئات الاجتماعية إذن فالنفقات التحويلية لا يترتب عليها حصول الدولة على مقابل من سلع وخدمات أو رؤوس أموال بل بموجبها تقوم الدولة بتحويل جزء من الدخل الوطني من الطبقات الاجتماعية مرتفعة الدخل إلى الطبقات الاجتماعية الأخرى محدودة الدخل.

ويمكن تقسيم النفقات التحويلية إلى ثلاثة أنواع[1]:

أ. **نفقات تحويلية اقتصادية:** تهدف إلى تحقيق نمو متوازن للاقتصاد القومي، ومنها اعانات الاستغلال التي تقدم الحكومة لبعض المنتجين لدعم عملياتهم الإنتاجية لأهداف مختلفة وتتخذ هذه الإعانات إما صورة مباشرة تتمثل في تمكين الدولة لهذه المشروعات ما يلزمها دون مقابل أو صورة غير مباشرة تتمثل في قيام الدولة بتمكين هذه المشروعات في الحصول على القروض بأسعار فائدة منخفضة.

ب. **نفقات تحويلية اجتماعية:** هي تلك النفقات التي تستهدف إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع ومن خلال فرض الضرائب على ذوي الدخول العالية وإنفاق جزء من حصيلة الضرائب لرفع مستويات المعيشة لبعض افراد المجتمع.

ج. **نفقات تحويلية مالية:** هي نفقات التي تقوم بها الدولة بمناسبة مباشرتها لنشاطها المالي ومن أهم صورها هو الدين العام وفوائده ويتزايد مقدار هذه النفقات مع ازدياد قيمة القرض سواء كان داخلي أو خارجي.

ثانيا: الإيرادات العامة:

إن أهم النقاط الخاصة بالإيرادات العامة والمتمثلة فيما يلي:

1. تعريف الإيرادات العامة:

يمكن تعريف الإيرادات العامة على أنها:

"مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي[2]".

ومنه فالإيرادات العامة هي الأموال التي تحصل عليها الحكومة من أنشطتها وأملاكها الذاتية أو من مصادر خارجية بهدف تغطية الإنفاق العام خلال فترة معينة.

---

[1] مرجع نفسه، ص ص 81-82.

[2] محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، ط5، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص115.

2. الإيرادات الاقتصادية:

تتنوع الإيرادات التي تعتمد عليها الدولة في تمويل نفقاتها ويمكن توضيحها فيما يلي:

2-1-الإيرادات الاقتصادية:

هي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الحكومة بصفتها شخصا قانونيا يمتلك ثروة ويقوم بالخدمات.

ومن هنا نمكن أن نتناول إيرادات الدولة من ممتلكاتها في نقطتين مهمتين هما[1]:

أ. إيرادات أملاك الدولة (الدومين):

يقصد بها كل ما تمتلكه الدولة سواء كانت ملكية وطنية عمومية أو ملكية وطنية خاصة ويمكن تقسيمها على هذا الأساس:

- **أملاك الدولة العمومية:**

ويقصد بالملكية العمومية الأموال التي تمتلكها الدولة أو الأشخاص المعنوية وتكون معدة للاستعمال وتحقق نفعا عاما ومن ثم تخضع لأحكام القانون العام، ويتمثل أساسا في الطرق والأنهار وشواطئ البحار والمطارات والحدائق العامة والكهرباء، ولكن مع هذه الخاصية يمكن استخدامها بطريقة خاصة نظير مقابل كشغل أرصفة الشوارع والمقاهي أو إستغلال شواطئ البحار.

- **الأملاك الوطنية الخاصة (الدومين الخاص):**

ويقصد بها الأموال التي تمتلكها الدولة ملكية خاصة ومعدة للاستعمال الخاص وتحقق نفعا خاصا للفئة التي تستخدمها ومن ثم تخضع لأحكام القانون الخاص.

ويمكن تقسيم الدومين الخاص لثلاثة أنواع: عقاري، تجاري وصناعي ومالي.

1. **الدومين العقاري:** يتضمن الدومين العقاري ما تمتلكه الدولة من عقارات متعددة تتمثل في الأراضي الفلاحية والغابات ويطلق عليه الدومين الفلاحي والمناجم والحاجر ويطلق عليه الدومين الإستخراجي وتساهم هذه الممتلكات في تحقيق الموارد المالية التي يحققها الدومين العقاري في إجماله.
2. **الدومين الصناعي والتجاري:** يشمل جميع النشاطات التي تقوم بها الدولة في هذه المجالات حيث تمارس الدولة فيه نشاطا شبيها بنشاط الأفراد العاديين والمشروعات الخاصة بهدف تحقيق الربح أو تقديم خدمة للأفراد مقابل مبالغ غير احتكارية.

[1] مرجع نفسه، ص ص 119-127.

3. الدومين المالية: يتكون هذا الدومين مما تمتلكه الدولة من أوراق مالية كالأسهم والسندات وفوائد القروض وغيرها من الفوائد المستحقة للحكومة ويسمى أيضا "بمحفظة الدولة" أي ما تملكه من أوراق مالية ونقدية وما تحققه من أرباح وفوائد.

ب. الثمن العام:

يقصد به المقابل تحصل عليه الدولة بمناسبة قيامها بنشاط تجاري أو صناعي وبذلك فهو ثمن السلع والخدمات التي تنتجها وتبيعها المؤسسات العامة الصناعية والتجارية تمييزا له عن الثمن الخاص الذي تحصل عليه المؤسسات الخاصة نظير بيعها لمنتجاتها من السلع والخدمات.

وبطبيعة الحال فإن الثمن العام يحقق إيراد عاما للدولة ويتمثل في الأرباح التي تحققها الدولة من بيع هذه المنتجات.

2-2-الإيرادات السيادية:

هي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة جبرا من الأفراد بما لها من حق السيادة وتشمل الضرائب والرسوم والغرامات المالية، والتعويضات والقرض الاجباري سوف تقتصر دراستنا على الضرائب والرسوم.

أ. الضرائب: ويمكن إنجازها فيما يلي:

- **تعريف الضريبة:** يمكن تعريف الضريبة على أنها: «اقتطاع مالي تأخذه الدولة جبرا من الأفراد دون مقابل بهدف تحقيق مصلحة عامة[1]».

فالضريبة هي مبلغ مالي تفرضه الدولة بصورة جبرية ودون مقابل في سبيل تغطية النفقات العمومية.

- **أنواع الضرائب:**

هناك عدة أنواع للضرائب ويمكن ايجازها في النقاط التالية[2]:

- **الضريبة على الأشخاص والأموال:** تفرض على الأفراد اعتبارا لوجودهم في الدولة وتحت حمايتها، وقد عرفت قديما بضريبة "الرؤوس" في جل الدول القديمة ويذهب البعض إلى الإشارة هنا إلى "الجزية" التي عرفت في الدول الإسلامية والمفروضة على أهل الذمة.

تفرض الضريبة على الأموال أي على الأشياء والممتلكات التي يحوزها الأشخاص سواء كانت أموالا عقارية أو منقولة.

[1] يسرى أو العلا، مرجع سبق ذكره، ص58.

[2] مرجع نفسه، ص ص 66.

- **الضريبة الواحدة والمتعددة:** فالضريبة الواحدة بمقتضاها لا تفرض إلا ضريبة واحدة على الشخص وهي تتسم بالبساطة والعدالة وسهولة أدائها.

أما الضريبة المتعددة ومؤداها أن تفرض عدة ضرائب على الشخص، تتنوع بتنوع موارده وممتلكاته ونشاطه.

- **الضرائب المباشرة وغير المباشرة:** الضرائب المباشرة هي التي تقتطع من المنبع وتتمثل أساسا في الضرائب على الدخول، أما الضرائب غير المباشرة إذا ما كان المكلف يستطيع نقل عتبتها إلى شخص آخر كالمستورد في الضرائب الجمركية الذي ينتقل عبئها إلى المشتري.

ب. الرسوم:

تعتبر الرسوم من مصادر الإيرادات العامة للدولة ذات الأهمية الخاصة وتتميز بأنها من الموارد المالية التي تدخل خزينة الدولة بصفة دورية منتظمة ومن ثم تقوم السلطات العمومية باستعمالها في تمويل نفقاتها العامة وتحقيق المنافع العامة.

- **تعريف الرسم:** يمكن إعطاء تعريف للرسم على أنه:

«مبلغ من النقود يدفعه الفرد لهيئة عامة، نظير خدمة معينة ذات نفع عام تؤديها له بناء على طلبه وهذه الخدمة سيستفيد منها الفرد الذي طلبها ومجموع الأفراد المجتمع كتوثيق عقود الملكية وقيد الدعاوي القضائية[1]».

ويعرف أيضا أنه: «مبلغ نقدي يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة أو إلى احدى مؤسساتها العمومية، مقابل منفعة خاصة يحصل عليها الفرد إلى جانب منفعة عامة تعود على المجتمع ككل[2]».

ومنه فالرسوم هي السعر الذي يدفعه الفرد كتعويض عن الحقوق أو خدمات.

- **خصائص الرسم:**

يتميز الرسم بأربعة خصائص نذكرها على النحو التالي[3]:

أ. الصفة النقدية للرسم: كان الرسم يحصل في صورة عينية وفقا للأوضاع الاقتصادية العامة السائدة في ذلك الوقت ومع تطور دور مالية الدولة، وبعد أن أصبحت النقود هي وسيلة التبادل الرئيسية صار ضروريا أن يتم دفع الرسوم في صورة نقدية، ومنطقيا لا يمكن أن تتم جباية الرسم في صورة عينية أو بالعمل لفترة ومنية معينة لفائدة الإدارة العامة بل يتم فرض الرسوم بصفتها النقدية وجبايتها على نفس الشكل.

[1] سوزي عادل ناشد، **أساسيات المالية العامة**، ط1، منشورات الحلبي، لبنان، 2008، ص104.

[2] محرزي محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص132.

[3] مرجع نفسه، ص ص 133-135.

ب. صفة الاجبار للرسم: يدفع الرسم جبرا من طرف الشخص الذي يتقدم بطلب الخدمة ويظهر هذا العنصر إلا عند طلب الخدمة ومن ثم فإن الشخص يكون له حق الاختيار في طلب الخدمة من عدمه، فإذا طلب الخدمة فهو ملزم بطبيعة الحال لا يجبر على دفع أي رسم على الإطلاق.

ج. صفة المقابل للرسم: يدفع الفرد الرسم مقابل الحصول على خدمة من الدولة أو هيئاتها العامة، وقد تكون هذه الخدمة عملا تتولاه أحد المرافق العمومية لصالح الأشخاص (الرسوم القضائية) أو توثيق العقود واعلانها أو امتيازا خاصا يمنح للشخص كالحصول على رخصة للسياقة.

د. طابع المنفعة: بشكل طابع المنفعة في الرسم أهمية خاصة نظرا لكونه يتميز عن أهم مصادر الإيرادات العامة وهي الضرائب، فالذي يطلب الخدمة يسعى من وراء ذلك إلى تحقيق منفعة خاصة وإن كان بالإضافة إلى هذه المنفعة هناك منفعة عامة تعود على المجتمع وعلى الاقتصاد الوطني ككل.

ومثال عن ذلك الرسوم القضائية، يلزم بدفعها المتقاضون مقابل الحصول على خدمة هيئة القضاء مما يترتب عليها منفعة خاصة تتمثل في الحصول كل منهم على حقه وضمان عدم منازعة أحد فيه وفي نفس الوقت يستفيد المجتمع نتيجة استقرار الحقوق وتوفير العدالة بين الأفراد.

2-3-الإيرادات الائتمانية:

قد تحتاج الدولة في كثير من الأحيان إلى إنفاق مبالغ كبيرة في وجود الإنفاق العام، لا تسمح الإيرادات الدورية المنتظمة بتغطيتها فتلجأ الدولة إلى اقتراض المبالغ التي تحتاجها، وبهذا تحصل على الأموال المطلوبة، ومن هنا سنحاول أن نتطرق بإيجاز القروض باعتبارها مصدرا من مصادر الإيرادات الائتمانية.

- **القروض العامة:**

يعتبر القرض العام من مصادر الإيرادات العامة للدولة، فقد تحتاج الدولة إلى تغطية نفقاتها المتزايدة، بعد أن تكون قد استنفدت كافة إيراداتها العادية فتلجأ إلى اقتراض المبالغ التي تحتاجها لتستكمل بها إيراداتها العادية المتحصل عليها من أملاك الدولة، الرسوم والضرائب.

أ. تعريف القروض العامة:

يمكن تعريف القروض العامة بأنها:

«مبلغ نقدي تستوفيه الدولة أو أي شخص معنوي آخر من الغير وتتعهد الدولة برده وتدفع الفائدة عنه وفق لشروط محددة وذلك طبقا لإذن يصدر من السلطة المختصة[1]».

ونعرف أيضا على أنها: «استدانة أحد أشخاص القانون العام أمولا من الغير مع التعهد بردها إليه بفوائدها[2]».

[1] فوزي صفوي، **المالية العامة**، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص132.

[2] يسرى أبو العلا، مرجع سبق ذكره، ص78.

ومنه فالقروض العامة هي المبالغ المالية التي تحصل عليها الدولة من الغير مع التعهد بردها عند حلول ميعاد استحقاقها مع فائدة مدة القرض.

ب. أنواع القروض:

تنقسم القروض العامة من حيث طريقة الاكتتاب إلى قروض اجبارية واختيارية ومن حيث نطاقها إلى قروض داخلية وخارجية، ومن حيث مدتها إلى قروض مؤبدة ومؤقتة، ويمكن توضيحها فيما يلي[1]:

- **القروض الاختيارية والقروض الاجبارية:** فهذه الأخيرة هي التي تكتتب فيها الأفراد أو الهيئات الوطنية الخاصة أو العامة وغيرها جبرا أما القروض الاختيارية فإن عملية الاكتتاب فيها تتم اختياريا وطوعيا .
- **القروض الداخلية والخارجية:** فالأولى تأتي من النظام المصرفي أو أجهزة تجميع الأموال ويمكن الاقتراض من الجمهور مباشرة وهذا النوع تصدره الدولة داخل حدودها الإقليمية، أما بالنسبة للقروض الخارجية فهي تمثل مديونية الدولة اتجاه اشخاص غير مقيمين في إقليمها.
- **القروض المؤبدة والمؤقتة:** حيث يقصد بالقروض المؤبدة تلك التي لا تحدد الدولة أجلا للوفاء بها مع التزامها بدفع الفوائد المستحقة عليها طوال فترة القرض إلى أن يتم الوفاء به، أما القروض المؤقتة فتعني تلك التي تحدد الدولة موعدا معينا للوفاء بها وتلتزم به أمام المكتتبين في القرض، ويمكن تقسيم القروض المؤقتة من حيث الأجل إلى:

✓ قروض قصيرة الأجل تسدد لفترة لا تزيد عن السنة؛
✓ قروض متوسطة الأجل التي تتراوح مدتها بين سنة وخمس سنوات؛
✓ قروض طويلة الأجل التي تتجاوز مدتها خمس سنوات.

ثالثا: الموازنة العامة:

لتحديد ماهية الموازنة العامة سنقوم بتعريفها والتطرق إلى المبادئ والقواعد الأساسية التي تحكمها.

1. تعريف الميزانية العامة:

يمكن تعريف الميزانية العامة على أنها:

«وثيقة هامة مصادق عليها من طرف البرلمان تهدف إلى تقدير النفقات الضرورية لإشباع الحاجات العامة والإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات عن فترة مقبلة عادة ما تكون سنة».

ومنه فالموازنة العامة هي توقع واجازة للنفقات والإيرادات العامة من مدة مقبلة غالبا ما تكون سنة[1].

---

[1] شباب سيهام، **تأثير تقلبات أيعار النفط على الموازنة المالية العامة للدولة دراسة قياسية للموازنة العامة في الجزائر للفترة (1980-2016)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2019/2018، ص55.

2. قواعد ومبادئ الأساسية للموازنة العامة:

تتمثل القواعد والمبادئ الموازنة العامة فيما يلي[2]:

2-1-مبدأ السنوية: جرى العرف المالية على إعداد الموازنة لفترة سنة، وأن يكون تصديق السلطة التشريعية عليها سنويا، وأن يتم تنفيذها خلال مدة سنة ومن هنا بعد مبدأ السنوية من المبادئ الشائعة والراسخة في النظم المالية في العالم.

2-2-مبدأ الوحدة: أنه من الضروري حصر الميزانية ضمن بنود تسمح من خلالها التعرف على ملامح الميزانية ومبدأ الوحدة يعني وضع بنود الإيرادات والنفقات في خطة واحدة.

2-3-مبدأ الشمولية: ويعني أن تتضمن الميزانية قسمين: أولها خاص بالإيرادات والثاني بالنفقات دون الربط بحيث كل قسم مستقل على الآخر وهذه الطريقة توضح نشاط الدولة مما يسير مهمة البرلمان في الرقابة على بنود الميزانية ورقابة الداخلية في مرحلة تنفيذ الميزانية.

2-4-مبدأ التوازن: يقصد به أن تتساوى جملة الإيرادات العامة مع جملة النفقات العامة.

المطلب الثالث: آلية عمل السياسة المالية.

يمكن توضيح آلية عمل أدوات السياسة المالية عندما تستخدم أما لمعالجة فجوة ركودية يعاني منها الاقتصاد أو فجوة تضخمية في الاقتصاد.

أولا: حالة الكساد الاقتصادي:

يظهر الكساد في الاقتصاد حينما يعاني من حالة انخفاض مستوى الطلب الكلي مما يعني أيضا عدم وجود قرض عمل كافية ووجود بطالة بأنواعها أي أن النشاط الاقتصادي يمر بحالة تباطؤ وفي مثل هذه الحالة فإن السياسة المالية تستخدم على النحو التالي[3]:

1. **زيادة مستوى الإنفاق الحكومي العام:** ولعل هذا جاء به كينز لدى حدوث الكساد الكبير في بريطانيا فهنا يأتي دور الدولة التي تعمل على زيادة الإنفاق وبالتالي دوران عجلة الاقتصاد فإنفاق الدولة هو بمثابة دخول للأفراد وبالتالي يؤدي زيادة الدخول إلى زيادة الطلب الكلي وزيادة الطلب بالمؤسسات يؤدي إلى زيادة انتاجها

---

[1] محرزي محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص317.

[2] زينب حسن عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، دار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1991، ص ص 423-425.

[3] خالد واصف الوزني، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظري والتطبيق**، ط7، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص327.

ومنه الاحتياج إلى أيدي عاملة جديدة وزيادة التوظيف مما يؤدي إلى معالجة مشكلة البطالة والكساد ودفع عجلة التنمية إلى الأمام.

2. **تخفيض الضرائب:** تلجأ الحكومة إلى تخفيض الضرائب بدلا من زيادة الإنفاق العام أو إعطاء إعفاءات ضريبية للمواطنين مما يؤدي إلى زيادة الدخل التصرفي لأن تلك الضرائب تقتطع من المواطنين بنسبة معينة قد تم تخفيضها أو التخلي عنها وبالتالي تصبح نسبة الاقتطاعات قليلة مما يؤدي إلى زيادة الدخل التصرفي المخصص للإنفاق الاستهلاكي والادخار وبالتالي زيادة الطلب الكلي بما في ذلك الطلب الاستثماري والاستهلاكي.

3. **المزيج بين الحاليتين:** وقد تستخدم الحكومة الاثنين معا أي زيادة مستوى الإنفاق العام وتخفيض الضرائب وذلك بما يخدم الاقتصاد من أجل دفع عجلته والخروج به من حالة الكساد.

والشكل أدناه يبين ذلك:

AS: العرض الكلي

AD_1: الطلب الكلي قبل اتباع سياسة توسعية

AD_2 : الطلب الكلي بعد اتباع سياسة توسعية

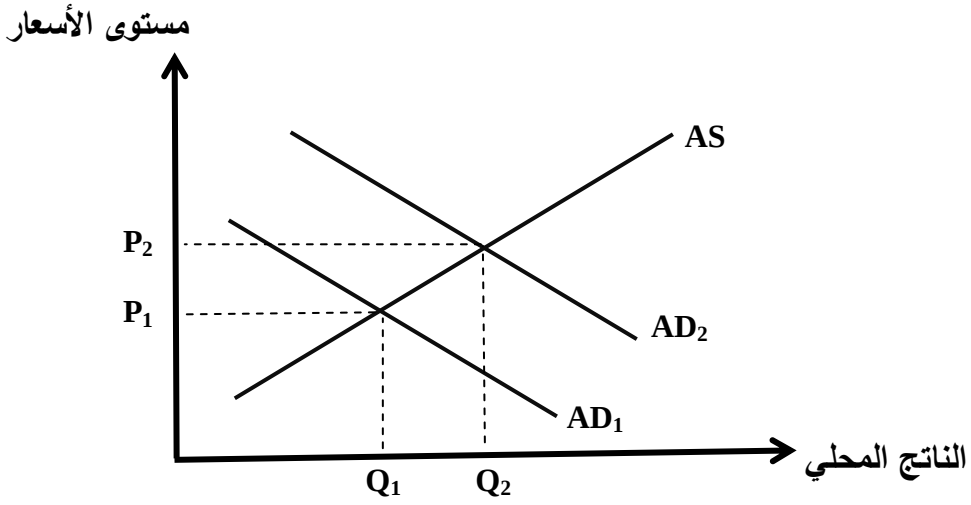

الشكل رقم 1: السياسة المالية التوسعية

المصدر: خالد واصف الوزني، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط7، دار وائل للنشر، الأردن، 2005، ص327.

يبين الشكل رقم 1 اتباع سياسة توسعية وذلك بزيادة الإنفاق وخفض الضرائب مما أدى إلى انتقال منحنى الطلب الكلي من AD_1 إلى AD_2 مما يعني زيادة الطلب الكلي والناتج المحلي.

ثانيا: حالة التضخم الاقتصادي:

والمتمثل في الارتفاع المتواصل للمستوى العام للأسعار ويتمثل دور السياسة المالية في محاولة تخفيض مستوى الطلب وخفض القدرة الشرائية[1]. وذلك عن طريق اتباع سياسة مالية انكماشية والتي تعتمد على[2]:

1. **تخفيض مستوى الإنفاق العام:** والذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك مما يؤدي إلى نقص الطلب الكلي الذي بدوره يكبح مستوى الأسعار.
2. **رفع مستوى الضرائب:** مما يؤدي إلى تخفيض الدخل التصرفي وبالتالي تخفيض الطلب ويؤدي تخفيض الطلب إلى كبح مستوى الأسعار.
3. **المزيج بين الحالتين:** أي تخفيض مستوى الإنفاق العام وزيادة الضرائب من أجل الخروج من حالة التضخم.

والشكل الموالي يبين السياسة المالية الانكماشية في حالة التضخم من خلال الرسم البياني:

AS: العرض الكلي

AD_1: الطلب الكلي قبل اتباع سياسة انكماشية

AD_2 : الطلب الكلي بعد اتباع سياسة انكماشية

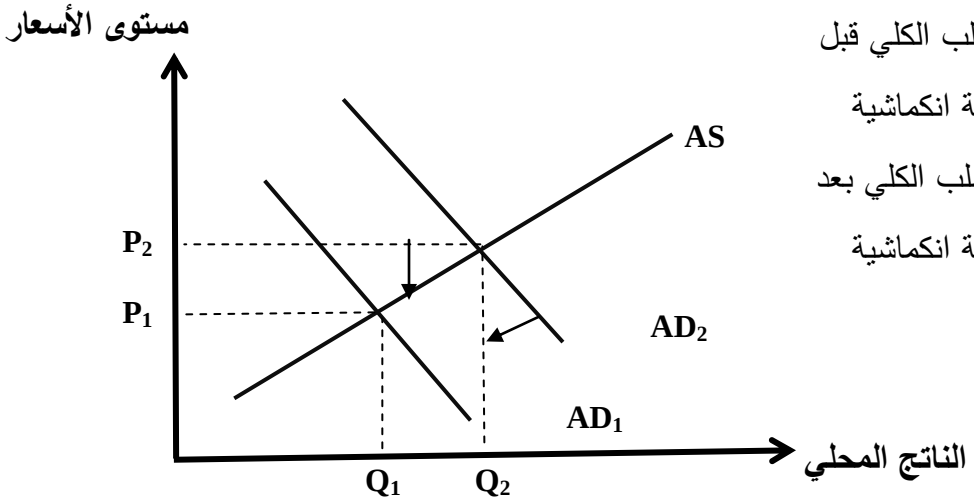

الشكل رقم 2: السياسة المالية الانكماشية

المصدر: خالد واصف الوزني، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط7، دار وائل للنشر، الأردن، 2005، ص329.

يبين الإنفاق وزيادة الضرائب مما أدى إلى انتقال منحنى الطلب الكلي من الموضع AD_1 إلى AD_2 وخفض الأسعار من P_1 إلى P_2 وبالتالي تسعى إلى كبح مستوى الإنفاق في المجتمع والسيطرة على مستويات الطلب الكلي وتزايد الأسعار.

[1] غازي حسين عناية، **التضخم المالي**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص22.

[2] مرجع نفسه، ص ص 92-93.

المبحث الثاني: الريعية النفطية وعلاقتها بالسياسة المالية.

يعتبر موضوع الريع من المواضيع الأكثر أهمية في الاقتصاد السياسي وهو مفهوم قديم ظهر في العصور القديمة وتطور في العصور الوسطى بظهور الفكر المسيحي والإسلامي وتطورت المفاهيم المتعلقة بالريع بتطور مفهوم الدولة ودورها في النشاط الاقتصادي وتبنيها لسياسات مالية تتماشي ومداخلها الريعية.

المطلب الأول: ماهية الريع النفطي والجباية البترولية.

ينصب التركيز في هذا المطلب على مفهوم الريع النفطي وتعريف البترول والتطرق إلى الجباية البترولية.

أولا: مفهوم الريع النفطي والسعر البترولي:

من خلاله نقوم بتقديم تعريف للريع النفطي وإعطاء مفهوم البترول وتعريف السعر البترولي.

1. **تعريف الريع النفطي:** هو ريع منجمي ذو أهمية كبيرة في خلق ثروة للأمم، وأكثر من ذلك إذ يقول القائد العسكري البريطاني تشر تشل "من يملك النفط يملك العالم" فهو شريان لأي قوة اقتصادية في العالم وهذا ما يفسر المساعي الأمريكية للسيطرة الاحتياطي النفط العالمي ويندمج اللفظ ضمن مصادر الطاقة الغير متجددة مثله مثل الفحم، الغاز الطبيعي ...إلخ، ويعرف بمصطلح الذهب الأسود، دم الأرض، أو البترول[1].

أ. **تعريف البترول:** يعرف البترول على أنه:

كلمة بترول: "Petroleum" فهي كلمة من أصل لاتيني مركبة من كلمتين "Petra" وتعني صخر و"Oleum" وتعني زيت أي زيت الصخر، وهو سائل داكن اللون يحوي شوائب كيميائية، كغاز البوتان، البنزين، القطران، ...إلخ، وهو مادة بسيطة ومركبة في آن واحد، بسيطة كونه مركب كيميائي من عنصرين الهيدروجين والكربون وشوائب أخرى ومركبة لما يستخلص منه من مشتقات، ويعرف أيضا أنه سائل لزج وكثيف يحتوي مواد صلبة وأخرى غازية لونه بين البني والأسواد، وعديم اللون حسب الطبيعة الجيولوجية للأرض ويتميز برائحة قوية وقابلية خارقة للأشغال حيث اكتشف في الجزائر سنة 1956[2].

وهناك من عرف البترول على أنه عبارة عن خليط معقد يتألف من ما يصل إلى 200 أو أكثر من المركبات العضوية والمواد الهيدروكربونية الخام والتي تحتوي على تركيبات مختلفة.[3]

---

[1] جاب الله مصطفى، **تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيد الموازنة**، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 9، مجلد الأول، جامعة الوادي، الجزائر، ص3.

[2] مرجع نفسه، ص4.

[3] مرجع نفسه، ص4.

ومن خلال التعاريف يمكن تعريف البترول على أنه عبارة عن سائل لزج وكثيف يوجد في باطن الأرض وهو خليط معقد سريع الاشتعال ويستخدم في مختلف جوانب الحياة.

2. تعريف السعر النفطي:

ويمكن تعريف السعر النفطي على أنه: "القيمة النقدية لبرميل النفط الخام المكون من 42عالون معبر عنه بالوحدة النقدية الأمريكية[1]".

كما يبين تعريفه بأنه: "مؤشر نقدي لتحديد القيمة التبادلية لبرميل النفط عند وضع توازن العرض والطلب، وتحسب أسعار النفط على أساس البرميل الأمريكي ذو الحجم المقدر بـ 159 لتر[2]".

واستقراءا للتعريفين يمكن تعريف النفط على أنه قيمة برميل واحد من النفط مقيما بالدولار الأمريكي وتحدد قيمته التبادلية عند توازن العرض والطلب.

ثانيا: الجباية البترولية وصندوق ضبط الموارد:

إن الجباية الخاصة بالنشاطات البترولية معقدة ومتشبعة، ولها خصوصيات كثيرة مقارنة بالنشاطات الأخرى كما تعد من أبرز مصادر الإيرادات العامة نظرا لما تتميز به من خصائص.

1. الجباية البترولية:

يمكن تعريف الجباية البترولية على النحو التالي:

- "إن الضرائب البترولية تدفع على أساس أنها مقابل الترخيص من قبل الدولة لاستغلال باطن الأرض التي هي ملك للدولة[3]".
- "إن الضرائب البترولية يمكن تكيفها على أساس أنها مقابل الترخيص من قبل الدولة لاستغلال باطن الأرض[4]".

ترتكز الجباية البترولية على نوعين من الضرائب بحسب مراحل المشروع النفطي[5]:

أ. الضرائب المفروضة في مرحلة البحث (الاستكشاف): في هذه المرحلة لا وجود لأثر الإنتاج أو الربح لكن هناك العديد من الدول تقوم بفرض الضرائب على الشركات من أجل السماح لها من الاستفادة من رقعة التنقيب فيها ونميز في هذه المرحلة بين ضريبتين وهما ضريبة حق الدخول يمنح الترخيص بالبحث، بعد

---

[1] شباب سيهام، مرجع سبق ذكره، ص89.

[2] شباب سيهام، مرجع سبق ذكره، ص89.

[3] عصماني مختار، **دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر**، مذكرة مقدمة لجزء من متطلبات نيل شهادة الماجيستير، تخصص إدارة أعمال، جامعة سطيف 1، 2014/2013، ص13.

[4] مرجع نفسه، ص13.

[5] مرجع نفسه، ص ص 14-15.

مناقصة المستفيد الذي يعطي أكبر ضريبة حق الدخول وتقدر بملايين الدولارات وضريبة حق الإيجار حين يدفعها صاحب الترخيص بحسب المساحة التي تستفاد منها.

ب. الضرائب المفروضة في مرحلة الاستغلال: ونجد الضرائب التالية:

ب-1-ضريبة حق الدخول في الإنتاج: ويتم دفع الضريبة بدفعات موزعة على أساس الكميات المنتجة إذا كانت الكمية المنتجة كبيرة كانت قيمة الضريبة كبيرة والعكس صحيح.

ب-2-ضريبة حق الايجار: يدفع بنفس الطريقة التي يدفع بها في مرحلة البحث إلا أن القيمة تكون أكبر، مما يفسر المساحات الصغيرة التي تمنح للشركات في هذه الدولة من الصناعة البترولية.

ب-3-الاثارة: إن الاثارة شائعة الاستعمال من طرف الحكومات للحصول على الإيرادات المتأتية من استغلال مواردها الطبيعية وتأتي على رأس الحقوق في الصناعة النفطية.

ب-4-الضريبة على الدخل: استخدمت الدول المستهلكة نظام الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية لحساب الضريبة على الدخل في قطاع المحروقات، أما الدول المنتجة والتي تعتمد دخلها الوطني على المداخيل البترولية.

2. صندوق ضبط الإيرادات وأهميته:

يمكن إعطاء تعريف يفسر لنا صندوق ضبط الإيرادات وأهميته في الجزائر فيما يلي:

أ. صندوق ضبط الإيرادات:

تم إنشاء صندوق ضبط الإيرادات في سنة 2000 وهي السنة التي سجلت فيها الجزائر فوائض مالية معتبرة ناتجة عن الارتفاع القياسي لأسعار البترول في الأسواق العالمية، إذ حقق رصيد الميزانية فائضا قدرة 400 مليار دينار جزائري بسبب ارتفاع إيرادات الجباية البترولية إلى 1213.2 مليار دينار خلال نفس السنة[1].

أ-1-تعريف صندوق ضبط الإيرادات:

ويمكن تعريف صندوق ضبط الإيرادات على أنه:

"صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة وبالضبط إلى حسابات التخصيص الخاص وأهم ما يميز هذه الحسابات أنها مستقلة عن الموازنة العامة أي أنها تخضع لقواعد ومبادئ اعداد وتنفيذ الموازنة العامة كما أنها لا تخضع لرقابة السلطة التشريعية "البرلمان[2]".

[1] بوفليح نبيل، **صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية**، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنتاجية، العدد 4، 2010، ص84.

[2] مرجع نفسه، ص84.

أ-2-أهمية صندوق ضبط الإيرادات:

يستمد صندوق ضبط الموارد أهميته من كونه يعتبر أداة رئيسية وفعالة للسياسة المالية للحكومة ويمكن إيضاح دوره وأهميته في النقاط التالية[1]:

- مساهمة الموارد المالية للصندوق في التقليل من مديونية الدولة؛
- ضبط فوائض البترول وتوجيهها في مسار يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني؛
- تغطية العجز في الميزانية العامة والانتقال من حالة الحجز إلى حالة التوازن أو الفائض؛
- يمكن أن يأخذ الصندوق أدوارا مزدوجة حسب أهدافه بما أن يهتم بمعالجة المشكلات المتعلقة بتقلب الإيرادات البترولية وسوء تقديرها، وهنا يمثل صندوق ضبط أو تثبيت كما يمكن أن يستخدم في ادخار جزء من إيرادات البترول المقبلة وهنا يسمى صندوق الادخار.

ثالثا: البترول والناتج الداخلي الخام PIB:

سنقوم من خلال هذا العنصر بتعريف الناتج الداخلي الخام وبدراسة تطوره في الجزائر خلال السنوات من (2000-2010) وتبيان نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي.

1. تعريف الناتج الداخلي الخام PIB:

هو عبارة هن مجموع الناتج الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع والخدمات النهائية مقومة بسعر السوق خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون نسبية أو هو عبارة عن القيمة الاجمالية في السنة وينتمي بالداخل لأنه يعكس نتائج النشاط الاقتصادي والخدمي التي يحققها الأعوان الاقتصاديون المقيمون داخل البلد وما يصرف النظر عن جنسياتهم أي أن الناتج الداخلي الخام (PIB) أحسن معيار للأداء الاقتصادي لبلد ما لأنه يعبر عن مقياس معدل النمو الاقتصادي ولكن يشترط فيه أن يكون حقيقيا وليس اسميا[2].

والجدول الموالي يوضح تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر[3]:

الجدول رقم (1-1): يوضح تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر (2000-2013)

الوحدة: مليون دولار

السنة	الناتج الداخلي الخام
2000	54790
2001	54744

[1] مرجع نفسه، ص85.

[2] شبوطي حكيم، **فعالية السياسة النقدية كآلية للحد من الدورات الاقتصادية في الجزائر**، الفترة (2000-2015)، مجلة الدار المالية والمحاسبة الإدارية، العدد 8، 2017، ص56.

[3] مرجع نفسه، ص ص 57-58.

2002	56760
2003	64863
2004	85324
2005	103000
2006	117000
2007	135000
2008	171000
2009	137000
2010	161000
2011	199000
2012	204000
2013	2100000

المصدر: بيانات البنك العالمي.

من خلال الجدول نلاحظ تطور الناتج الداخلي الخام حيث تبين أن الناتج المحلي الإجمالي يتميز بارتفاعات سنوية بسيطة بأعلى معدلاته ويرجع هذا إلى تطور المحيط الاقتصادي والاجتماعي للجزائر وهذا ناتج أساسا عن ارتفاع مداخيل الدولة من صادرات المحروقات التي عرفت ارتفاعا في الأسعار.

ففي الفترة الممتدة من 2000 إلى 2009 شهدت نموا محسوسا حيث ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي إلى ما يقارب 54790 مليون دولار سنة 2000 و137000 مليون دولار سنة 2009 وذلك بفضل الاستثمارات لاسيما العمومية التي أنجزت لدفع النمو الاقتصادي وبعد ذلك قفز الناتج الداخلي الخام إلى أقصى حدوده حيث قدر بـ 161000 مليون دولار ووصولا إلى 2100000 مليون دولار سنة 2013.

2. مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام:

إن مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام تبرز من خلال القيمة المضافة لهذا القطاع بالنسبة لهذا القطاع بالنسبة للناتج الداخلي الخام.

والأشكال التالية توضح نمو قطاع المحروقات ومساهمة قطاع المحروقات في نمو اجمالي الناتج الداخلي[1]:

[1] بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي الجزائري**، التقرير السنوي 2015، نوفمبر 2016، ص36.

شكل رقم 03 :نمو قطاع المحروقات

المصدر : بنك الجزائر

شكل رقم 04: مساهمة قطاع المحروقات في نمو إجمالي

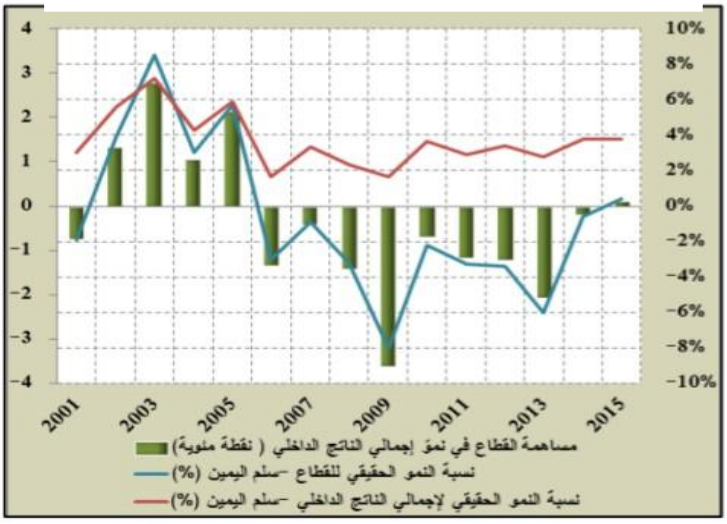

مصدر: بنك الجزائر

للمرة الأولى منذ عشر سنوات تزايد انتاج قطاع المحروقات، إذ ارتفعت قيمته المضافة الحقيقية بنقطة مئوية لينتقل معدل نموها من -0.6% إلى 0.4% في 2015 بالقيمة الجارية، لبغت قيمته المضافة 3134.3 مليار دينار، في تراجع بـ 32.7% بالنسبة للسنة السابقة وذلك بسبب انهيار الأسعار الذي عكست النمو المتواضع في الحجم.

تعد أو لم تعد المحروقات تولد سوى 18.9% من تدفق الثروة (اجمالي الناتج الداخلي) مقابل 27.0% في 2014 ومن بين مجمل القطاعات يساهم قطاع المحروقات بأدنى نسبة أي بحوالي 209% مقابل -4.7 السنة السابقة.

المطلب الثاني: اتجاهات وصدمات السوق البترولية.

قبل التطرق لأهم اتجاهات السوق النفطية التي عرفها التاريخ يتطلب الأمر أولا توضيح مفهوم الصدمة البترولية.

أولا: مفهوم الصدمة البترولية:

يعبر مصطلح التدبدب أو التقلب في انتشار جميع النتائج الممكنة لمتغير غير مؤكد باحتمالية معينة فهو بذلك مؤشر لقياس حالة عدم الاستقرار وعدم الثقة، وتعتبر أسواق النفط من أكثر أسواق السلع الأساسية تقلبا يرجع ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض مرونة الطلب السعرية للنفط كونه سلعة ضرورية غير متاحة للإحلال على المدى القصير وهذه التقلبات قد تكون شديدة مما ينتج عنها صدمة نفطية والتي هي عبارة عن اختلال مفاجئ في السوق النفطية والناتجة عن اختلال في محددات العرض أو الطلب والتي تؤدي إلى تقلبات حادة في الأسعار النفطية إما بالارتفاع أو الانخفاض[1].

ومنه يمكن إعطاء تعريف الصدمة النفطية على أنها زيادة في أسعار النفط بما فيه الكفاية لإحداث ركود عالمي أو انخفاض كبير في النشاط الاقتصادي العالمي.

ثانيا: اتجاهات السوق النفطية:

لقد شهد سوق النفط مجموعة من الصدمات مرتبطة بتقلبات أسعار النفط منذ بداية السبعينات إلى غاية 2014 والتي أثرت على الاقتصاد العالمي وتتمثل أهم المحطات التاريخية فيما يلي[2]:

أ. **الأزمة النفطية عام 1973م:** لقد أطلق على هذه الأزمة اسم تصحيح الأسعار البترولية وتقييم برميل البترول بقيمته الحقيقية التي كانت متدنية إلى مستويات قياسية حيث في سنة 1973م قررت المنظمة زيادة أسعار البترول من جانب واحد تقدر من 3 دولار للبرميل الواحد في أكتوبر 1973 إلى 12 دولار أي رفع الأسعار بنسبة 400%.

ب. **الأزمة النفطية عام 1979م:** ارتفعت أسعار البترول ثانية وبشكل مفاجئ سنة 1979م ثلاث مرات إثر الحرب العراقية – الإيرانية (حرب الخليج الأولى) من 13 دولار للبرميل إلى 32 دولار للبرميل الواحد خلال أشهر قليلة مما أدى إلى انفجار أزمة نفطية ثانية.

ج. **الأزمة النفطية عام 1986م:** في الأسبوع الأخير من الشهر الأول سنة 1986م انخفض سعر البترول بشدة إذ وصل سعر الشمال إلى 17.70 دولار للبرميل وبإضراب فصل الربيع انطلقت حرب أسعار شاملة انخفضت فيها الأسعار إلى أقل من 13 دولار للبرميل الواحد.

---

[1] فضي عبد الكريم إبراهيم، **أهمية النفط في الاقتصاد**، منشورات الهيئة العامة، دمشق، سوريا، 2010، ص136.

[2] مرجع نفسه، ص ص 137-139.

د. **الأزمة النفطية عام 1998م:** في نهاية التسعينات وبالضبط في سنة 1998 تعرضت سوق النفط العالمية إلى هزة سعرية أدى إلى اختلال كبير في العرض والطلب، فتدهورت أسعار البترول إلى أدنى مستوى لها بما يقل عن 10 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة.

هـ. **الأزمة النفطية عام 2004م:** تميزت هذه السنة بارتفاع متواصل لأسعار النفط حيث وصلت إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الاسمية للنفط من قبل إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة أوبك إلى 36 دولار للبرميل (وهو أعلى معدل سنوي لسلة أوبك منذ بدء العمل بنظام السلة في عام 1987م) وقد عرفت هذه الفترة بثروة أسعار النفط.

و. **الأزمة النفطية عام 2008م:** سجلت أسعار البترول مستويات قياسية منذ سنة 2004 بلغت سقف 98 دولار للبرميل سنة 2008م لكن إعصار الأزمة المالية العالمية كان له أثرا واضحا على سوق النفط فقد تهاوى سعر النفط الجزائري ليبلغ 61 دولار للبرميل سنة 2009م ثم ارتفع مجددا ليصل إلى 80 دولار مما شجع الجزائر على زيادة الاعتماد على العوائد النفطية في تنشيط الاقتصاد الوطني.

ي. **الأزمة النفطية عام 2014م:** عرفت أسواق النفط العالمية تقهقرا في أسعار البترول في النصف الثاني من سنة 2014م بعد أن وصلت الأسعار إلى مستويات منخفضة لم تسجلها منذ 5 سنوات فاشتدت المخاوف من أزمة يرجعها الخبراء إلى المعروض العالي من المادة الحيوية إضافة إلى تراجع حصة منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وتضاءل سلطتها في تحديد الأسعار، مع ظهور منتجات بديلة للنفط وظهر منتجين جدد وإلى توازنات إقليمية وجيوسياسية.

المطلب الثالث: علاقة أسعار البترول بالإيرادات و النفقات العامة

في هذا المطلب يمكن توضيح العلاقة بين أسعار البترول و الإيرادات العامة لموازنة الدولة فيما يلي:

أولا: علاقة أسعار البترول بالإيرادات العامة

بإعتبار أن الجباية البترولية تعد المصدر الرئيسي للإيرادات العامة في معظم الدول و الجزائر من بين هذه الدول المنتجة للبترول التي تعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية بإعتبار أن قطاع المحروقات هو القطاع المهيمن على الإقتصاد الوطني، وترتبط بأسعار البترول مما يسبب عدم إستقرار حصيلتها ، حيث شهدت أسعار البترول تطورا كبيرا بعد الأزمة البترولية سنة 1973 حيث شهدت تغيرات موازين القوى في السوق البترولية و إستطاعت الدول المنتجة للتحكم في السوق ثم جاءت الأزمة البترولية الثانية سنة 1979 (الأزمة الأولى و الثانية تميزت بإرتفاع أسعار البترول)، مما أدى إلى زيادة العائدات النقدية للدول المصدرة لبترول و أفضت إلى تراكم فوائض مالية كبيرة

لديها ثم في الفترة الأخيرة بعد تحسن أسعار البترول سنة 2000 و تطوريها بشكل غير مسبوق أعادت من جديد تراكم الفوائض البترولية بعد أن كانت من تراجع حاد في منتصف الثمانينات و خلال عشرية السبعينات[1] .

ثانيا: علاقة أسعار البترول بنفقات الموازنة العامة

إن تحديد حجم النفقات العامة مسألة هامة ذلك أن الظاهرة العامة تشمل جميع الدول وهي ظاهرة إزدياد النفقات العامة ومن بين العوامل المحددة لحجم الإنفاق العام قدرة الدولة على تغطية تلك النفقات بالحصول على الإيرادات الضرورية و تعتبر الجباية البترولية من أهم الإيرادات التي تعتمد عليها الدول زمنا من بينها الجزائر من تغطية نفقاتها لكن الإنخفاضات المتتالية في أسعار البترول أثرت على معظم إقتصاديات الدول حيث أدى إلى إنخفاض العام في هذه الدول بسبب تراجع الإيرادات البترولية و مع دلك كان من المفترض أن لا ينخفض الإنفاق الحكومي بنفس نسبة الإنخفاض في الإيرادات العامة، بسبب إرتباط الإيرادات بعوامل خارجية أي للعوائد البترولية و السوق العالمي للبترول في حين أن النفقات العامة ترتبط بعوامل داخلية تتمثل في برامج التنمية الإقتصادية و بالضغوط التضخمية في الإقتصاد، و إرتفاع الجباية البترولية أدى إلى زيادة قيمة النفقات العامة و سجل رصيد الموازنة العامة فائض و المستنتج أن أسعار البترول تؤثر بصفة غير مباشرة في حجم النفقات العامة من خلال توفير الإيرادات اللازمة لتغطية تلك النفقات[2].

ثالثا: علاقة أسعار البترول برصيد الموازنة العامة

ترتبط وضعية الموازنة العامة بحجم النفقات و الإيرادات من المتعارف عليه أن الأصل في الموازنة هو تساوي النفقات العامة مع الإيرادات العامة أي أن مبدأ الموازنة و لكن هذا المبدأ ليس دوما بالضرورة محقق فقد يحتل التوازن بين النفقات العامة و الإيرادات العامة ، أما نتيجة عدم قدرة الدولة على جمع إيرادات كافية لتغطية نفقاتها أو أنها تعتمد زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة بقصد معالجة أزمة إقتصادية ما وبهدف تحقيق أهداف إجتماعية يكون لها أثر إيجابي في الأجل البعيد و كما رأينا سابقا أهم ما يميز موازنات الدول ومن بينها الجزائر إعتمادها بشكل كبير على الجباية المتأتية من قطاع البترول و كما نعلم أن هذه الأسعار معرضة للتقلب، و بالتالي فإن إستقرار و توازن الموازنة العامة مرتبط بالتغيرات التي تحصل في أسعار البترول و من هذا المنطق فإن أي تقلب في الأسعار البترول يؤثر تأثيرا مباشرا في وضعية الموازنة العامة[3].

---

[1] أحمد هني، إقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1996، ص 109.

[2] مرجع نفسه، ص111.

[3] مرجع نفسه، ص113.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة.

نال موضوع مستقبل السياسة المالية في ظل الريعية النفطية اهتماما كبيرا عند الباحثين الاقتصاديين، ونظرا لأهمية هذا الموضوع سوف نستعرض في موضوعنا مجموعة من الدراسات التي لها صلة بالموضوع بالإضافة إلى القيمة المضافة.

المطلب الأول: الدراسات السابقة

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى دراسات سابقة تخص كلا من:

1. دراسة عصماني مختار بعنوان: دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2014)، رسالة ماجيستير في علوم التسيير، تخصص: إدارة أعمال والتنمية المستدامة، جامعة سطيف 1، جزائر، 2013-2014.

حيث تمثلت الإشكالية الدراسة في: ما هو دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام من خلال تمويلها لبرامج التنمية الاقتصادية؟

وقد هدف الباحث من خلال الدراسة إلى تسليط الضوء على دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الاقتصاد الجزائري والتعرف على الجوانب التي حققتها الجزائر فيما يخص النمو الاقتصادي المستدام من خلال تطبيقها لبرامج التنمية الاقتصادية والوقوف على أداء القطاعات النفطية ومدى قدرتها على تحريك عجلة النمو الاقتصادي المستدام.

وقد توصل الباحث إلى اختيار نظام جبائي أمثل وكفؤ يساهم في تطوير قطاع المحروقات وسيمكن من امتصاص مجمل الريع الناتج من هذه الصناعة وأن فقدان الدول النفطية للتشريعات والقوانين الأساسية المتوفرة لقطاع المحروقات وانتقادها للخبرة في المفاوضات مع الشركات النفطية أفقدها الكثير من الفرص وحرمانها من استغلال ثروتها النفطية بشكل جيد، بالرغم من التطورات التي عرفتها قوانين وأنظمة الجباية البترولية لكنها تبقى غير مرنة بالشكل الكافي ولا تتجاوب ومتطلبات الصناعة البترولية خاصة في ميدان البحث والإنتاج.

2. دراسة شباب سيهام، بعنوان تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة، دراسة قياسية للموازنة العامة في الجزائر للفترة (1980-2016)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2019/2018.

حيث تمثلت الإشكالية في: كيف تؤثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر؟

وقد تهدف الدراسة إلى إدراك وفهم آليات تسعير النفط ومحاولة التعرف على أهم العوامل المؤثرة في أسعار النفط مع أيضا ابراز المكانة الاستراتيجية التي يحتلها قطاع المحروقات من خلال الناتج الداخلي الخام، تحديد نسبة مساهمة تقلبات أسعار النفط في تفسير التغيرات التي تحدث على مستوى رصيد الموازنة واقتراح بعض السبل الكفيلة بمواجهة التأثيرات غير المرغوب فيها لتقلبات أسعار النفط.

وقد توصل الباحث من خلال الدراسة إلى أن السوق العالمية للنفط سوق فريدة من نوعها فهي ذات طبيعة خاصة وتأخذ خصوصيتها من تداخل العوامل الاقتصادية مع العوامل الأخرى كما يحتل قطاع النفط مكانة هامة في اقتصاديات الدول العربية النفطية حيث يعتبر المهيمن على النشاط الاقتصادي الكلي الجزائري.

تتميز الحصيلة المالية الجباية البترولية في الجزائر بالخاصية اللااستقرار نظرا لارتباطها بمتغيرات خارجية متعلقة بسوق النفط العامة.

3. دراسة ياسين مصطفاي: بعنوان: أثر تقلبات أسعار البترول على النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة (1986-2016)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: تقنيات كمية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2020/2019.

حيث تمثلت إشكالية الدراسة في: ما أثر تقلبات أسعار البترول على النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة 2016/1986؟

حيث يهدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى التعرف على السوق البترولية وأهم الأطراف الفاعلة فيها، التركيز على أهم الأزمات التي سادت البترول وإلقاء الضوء على ظاهرة زيادة النفقات العمومية وإبراز مكانة المحروقات ضمن الاقتصاد الجزائري حيث توصل الباحث من خلال الدراسة إلى وجود عدة نظريات حول أصل البترول إلا أن النظريات اللاعضوية لم تجد قبولا عند الكثير من العلماء، لا يزال البترول يسيطر على المشهد الطاقوي العالمي لذا يعتبر ذو أهمية اقتصادية واستراتيجيةَ، تعتبر السوق البترولية سوق احتكار قلة لأنه تتحكم فيه أطراف قليلة هي الشركات العالمية البترولية ومنظمة الأوبك، إن المتتبع لمنظمة الأوبك منذ إنشاءها لم تستطيع تحديد الحد الأدنى من الاستقرار في أسعار البترول، أيضا أن ارتفاع أسعار البترول لها تأثير سلبي على العديد من المتغيرات في الدول المستورة وأن الانخفاض يؤدي إلى انخفاض العوائد المالية للدول المصدرة مما ينعكس على مؤشرات اقتصادها الكلي.

المطلب الثاني: القيمة المضافة.

بالإضافة إلى المحتوى المهم التي جاءت به الدراسات السابقة أيضا تناول هذا البحث إلمام بكل المفاهيم الأساسية للسياسة المالية من تعريف، أهداف و التطرأ إلى أهم أدوات السياسة المالية وآلية عملها بالإضافة إلى الطرف الثاني من الدراسة وهو الريع النفطي الذي قمنا بتقديم مفهوم شامل له والتعرف على الجباية البترولية وأهم الصدمات النفطية التي أثرت على تقلبات أسعار البترول بالإضافة وجود العلاقة التي تربط بين السياسة المالية والريعية النفطي

خلاصة الفصل الأول

السياسة المالية هي إحدى أدوات السياسة الإقتصادية و المتمثلة في إستخدام الدولة للإيرادات العامة والنفقات العامة لتحقيق التوازن بين جانبي الموازنة العامة للدولة و لتحقيق أهداف إقتصادية معينة، عالإستقرار الإقتصادي و القضاء على البطالة بالإضاقة إلى التوزيع العادل للدخل، وتنوع أدوات السياسة المالية بين الأدوات المقصودة التي تحتاج إلى التدخل الدائم من صانعي القرار، و الأدوات التلقائية التي تعمل دون الحاجة إلى تدخل من الحكومة.

ويعد النفط المحرك الأساسي الدي تدور حوله كل القوى الإقتصادية راسمة بذلك كل السياسات لتحقيق أهدافها التنموية، ويبقى موضوع أسعار النفط من أكثر المواضيع إثارة للجدل حيث خضعت أسعار النفط إلى تقلبات حادة و مفاجئة و كان ذلك نتيجة لمجموعة من العوامل عدة أحداث متعاقبة تحت ما يسمى الصدمات النفطية و التي من أبرزها الصدمة النفطية لكل من سنة 1986،سنة 2004 والصدمة النفطية الحديثة لسنة 2014 التي قادت إلى أضرار كبيرة للبلدان خاصة الجزائر لهذا كان على الجزائر تطبق تدابير أساسية في مجال السياسة المالية للتكييف مع هذه الأوضاع محاولة منها للحفاظ على إستقرارها الإختصالي.

فالجزائر كغيرها من الدول النفطية ليست في مأمن من مخاطر تقلبات أسعار البترول و هذا ما سوف يتم التطرق إليه في الفصل الموالي من خلال معرفة أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية.

الفصل الثاني :

السياسة المالية في ظل تقلبات أسعار النفط

الفصل الثاني: السياسة المالية في ظل تقنيات أسعار النفط

تمهيد:

من المعروفة أن للجزائر إمكانيات ضخمة من الموارد الطبيعية التي تشكل عنصرا هاما في إثراء الإقتصاد الجزائري و دعم قوته، فالجزائر كغيرها من الدول النفطية ليست في مأمن من مخاطر تقلبات أسعار النفط حيث عرفت تدهورا في ظروفها الإقتصادية و الإجتماعية، فتبعيت الإقتصاد للنفط نتج عنه إختلالات عميقة في التوازنات الإقتصادية للكلية إثر كل من الصدمة النفطية لسنة 1986 و للصدمة الحالية في أواخر سنة 2014 التي كان لها أثرا سلبيا على الإقتصاد الجزائري.

هذه الأوضاع كانت عاملا دافعا لتصحيح السياسة للمالية بإعتبارها الأداة الأساسية الإقتصادية وقد إتخدت الدولة الجزائرية مجموعة من الإجراءات قصد زيادة الإجراءات و ترشيد الإنفاق العام من أجل تفعيل سياستها المالية لمواجهة تقلبات أسعار النفط، كما سيتم قياس درجة حساسة كل من الإجراءات و النفقات و الجباية البترولية، لهذا سوف يتم التطرق إليه في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: تطور أداء السياسة المالية في الجزائر.

المبحث الثاني: إنعكاس إنخفاض أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر.

المبحث الثالث: علاقة الجباية البترولية بأدوات السياسية المالية.

المبحث الأول: تطور أداء السياسة المالية في الجزائر

عرف الإقتصاد الجزائري مند الإستقلال تغيرات عديدة ساهمت بشكل كبير في تغيير المفاهيم و الإديولوجيات و كذا الإستراتيجيات و بالتالي تغيير القرارات و الأنظمة، وعليه يمكن رد عوامل تطور السياسة المالية بالجزائر إلى ثلاث محددات متداخلة و متكاملة وهي: المحدد الإقتصادي و المدهبي المتمثل في حتمية تغيير الهيكل الإقتصادي، المحدد الإجتماعي المتمثل في ضغط على الخدمات العمومية والمحدد المالي المتمثل في السير المالي الناتج عن قطاع المحروقات.

المطلب الأول: السياسة المالية في الفترة1970-1990 (فترة التخطيط)

خلال هذه الفترة، نرى أن السياسة الضريبية بالجزائر إعتمدت بشكل كبير على الجباية البترولية التي إنتقلت من24،7% من مجموعة الإيرادات سنة 1970 إلى حوالي 50% من هذا المجموع سنة 1985، مع تجاوزها لسنة 60% سنوات 1974،1980،1981 نظرا لإرتفاع أسعار النفط خلال هذه السنوات أين بلغت 93,35$ ، 83,36 $ ، 46,04$ على التوالي بالمقابل، عرفت الجباية العادية إنخفاظ إذ إنتقلت من 75,3% من مجموع الجباية الكلية سنو 1970 إلى حوالي 50% من هذا المجموع سنة 1985 مع تحقيق أدنى مستوى ...سنة 1981 بنسبة 33،6% وهذا ما أدى إلى إحتفاظ بنفس هيكل الجباية خارج قطاع المحروقات، مع الرفع النسبي لنسب الضرائب المطبقة خاصة TUGP وتعديل سلم حساب قيمة ITS، وأيضا تعديل الضريبة على الأرباح الصناعية و التجارية، غير أن إنخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية سنة 1986 (من 27،56$ للبرميل سنة 1985 إلى 14،44$ سنة 1986) أدى إلى إنخفاض إجراءات الجبائية البترولية بحوالي 20% و هذا ما كان له إنعكاس مباشر على إجراءات الدولة ال بحيث إنخفضت هي الأخرى من 38% من الناتج المحلي خلال الفترة 1981-1985 إلى 28% من هذا الإجمالي خلال 1986-1990 و لأنها يمكن تخفيض الإنفاق الخام الذي كان من معظمه مكونا من النفقات الرأسمالية فقد تحول الرصيد الموازي من الفائض بنسبة 3،5% من إجماعي الناتج المحلي الخام في الفترة 1981-1985 إلى عجز يبلغ حوالي 2،7% من هذا الإجمالي في الفترة 1986-1990.[1] بالنسبة للسياسة الإنفاقية، نحن نعلم بأن الجزائر قامت في هذه الفترة بتبني الخيار الإشتراكي لمنهج التنمية الإقتصادية ركزت فيه على القطاع الصناعي بغرض أحداث تنمية شاملة و هذا ما إستدعى تدخل قويا للدولة في الحياة الإقتصادية عبر عنه إرتفاع الإنفاق العمومي خلال هذه الفترة إذ إنتقل من 25،98% من الناتج المحلي الخام سنة 1967 إلى 43% من هذا الناتج سنة 1986 و قد تطلب هذا النموذج للتنمية المبني على نظرية الصناعات المصنعة إستثمارات

[1] عبد المجيد قدي المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،186،2003.

ضخمة حققت معدلات نمو إقتصادي جد إيجابية إذ بلغت سنة 9،21% سنة 1978 كما عددا لا بأس به من يد العاملة إذ إنخفضت نسبة البطالة إلى حوالي 13،28% سنة 1983 و هذا ما دفع الدول خلال الفترة إلى توجيه سياستها المالية نحو هذا المجال بالرفع من إنفاقها الإستثماري، معتمدة في تمويل ذلك على الجباية البترولية التي مثلت أهم مصدر للتمويل أنداك بالمقابل عرفت مستويات التضخم نوعا من الإرتفاع إذ بلغت نسبة 17،52% سنة 1978 و 14،65% سنة 1981[1].

المطلب الثاني: السياسة المالية للفترة 1991-1998 (الفترة الإنتقالية)

لقد كان للأزمة البترولية لسنة 1986 الوقع الكبير في الإقتصاد الجزائري، حيث ظهرت بوادر الإنهيار بعد إنخفاض أسعار المحروقات و التي أظهرت ضعف النظام الإقتصادي خاصة فيما يتعلق بالحصول على الموارد المالية الوجهة لتمويل الإقتصاد كما كشفت عن هشاشة نظام التراكم في القطاع الصناعي العمومي. و منذ بداية التسعينات شرعت الجزائر في تطبيق مجموعة من الإصلاحات الإقتصادية من أجل تغير نمط تسيير الإقتصاد و التخفيف من تبعية السياسة المالية للإيرادات تاعمومية في بداية هذه الفترة نوعا من التحسن نتيجة إرتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث إرتفعت من 14,92$ للبرميل سنة 1988 إلى 23,73$ سنة 1990 بسبب حرب الخليج العربي ، وكذلك نتيجة خفض قيمة الدينار الجزائري سنة 1991 أما في ما يخص الجباية العادية لفترة ما بعد الإصلاح نجد أنها عرفت نوع من الإنخفاض إذا ما قارناها على الأقل بفترة ما بعد الأزمة البترولية 1987-1990، بحيث إنتقلت من 41,47% من مجموعة الجباية الكلية سنة 1993 إلى حوالي 29,93% من هذا المجموع سنة 2004 وهذا بإستثناء سنة 1998 التي بلغت فيها هذه السنة 47,54% وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى إنخفاض أسعار النفط في هذه السنة (من 19,09$ للبرميل سنة 1997 إلى 12,72$ سنة 1998) مما كان له الأثر البين على إنخفاض حصيلة الجباية البترولية، فحيث إذا تفحصنا هيكل هذه الجباية العادية، فسنجد أن الضرائب غير المباشرة قد أخذت حصة الأسد إذ إنتقلت من 28% من مجموع الإيرادات الكلية سنة 1992 إلى 16,9% من هذه المجموع سنة 1993 لتبلغ ذروتها سنة 1998 نسبة 20% من نفس المجموع نظرا لأسباب سابقة الذكر[2].

يمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم (1-2): تطور هيكل الإيرادات العامة للجزائر للفترة 1993-2007 الوحدة (100دج)

[1] مرجع نفسه, ص 187.

[2] **سعد الله داود, الأزمات النفطية و السياسات المالية في الجزائر, دار هومه للنشر, للجزائر 2013, ص ص 176-177.**

السنوات	جباية البترولية	ضرائب مباشرة	ضرائب غير مباشرة	حاصل السجل و الطابع	حاصل الجمارك	إيرادات غير جبائية
1993	185	126,1	54,2	6,9	30,0	9,0
1994	257 ,7	163 ,2	65 ,9	6,6	47,9	13,3
1995	358,8	233,2	99,9	6,4	73,3	8,9
1996	519,7	290,5	129 ,5	9,1	84,4	14,6
1997	592,5	313,9	148,1	10,6	73,5	20,2
1998	425,9	329,8	154,9	11,3	75,5	18,9
1999	588,2	314,8	149,7	12,7	80,2	43,6
2000	1213,2	349,5	165,0	16,2	86,3	15,4
2001	1013,4	398,2	179,3	16 ,8	103,7	90,3
2002	1007,9	482,5	223,5	18,9	128,4	122,2
2003	1350,2	524,9	233,9	19,3	143,8	69,7
2004	1570,7	580,4	274,0	19,6	138,8	63,7
2005	2352,7	640,5	308,8	196	143,9	89,5
2006	2799,0	720 ,8	341,3	23,5	114,8	119,7
2007	2796,8	766,7	347,4	28,1	133,1	116,4

مصدر: **Statistical appendix (1998/2004/2006/2009): IMF staff contry report**

إلا أن هذه الوضعية لم تود إلى إرتفاع نسبة للإنفاق العمومي بل على العكس إنخفضت نسبة الإنفاق العام من الناتج للداخلي الخام من 34,42% سنة 1988 إلى 24,6% من سنة 1991 و يرجع هذا بالدرجة الأولى إلى تخلي الدولة من النهج الإشتراكي و الإنتقال إلى إقتصاد السوق من خلال التخلي التدريجي عن التدخل في الإقتصاد خاصة فيما يتعلق بدعم الأسعار, غير أنّ سنتي 1992, 1993 عرفت نوعا من الإرتفاع في نسب الإنفاق العام بحيث إرتفعت إلى حوالي 40% من الناتج الداخلي الخام في المتوسط و يرجع هذا الإرتفاع إلى رفع الأجور و الرواتب و كذلك نفقات الشبكة الإجتماعية إبتداءا من فبراير 1992 بحيث إنتقلت من 71 مليار سنة 1991 إلى 114,9 مليار دج سنة 1993 ضف إلى ذلك إرتفاع نفقات التطهير المالي للمؤسسات العمومية. ونظرا للإصلاحات الجوهرية التي مست جميع قطاعات الإقتصاد الوطني على إثر توقيع إتفاقية ستاند باي وتطبيق مخطط التعديل الهيكلي بالجزائر فقد عرفت السياسة الإنفاقية إنخفاظا ملحوظا بنسبة 6,1% من سنة 1993 إلى سنة 1998[1]. و يمكن توضيح تدخل الدولة خلال هذه الفترة عن طريق الجدول التالي:

جدول رقم (2-2) تطور هيكل النفقات العامة في الجزائر للفترة 1993-2007 (الوحدة: 109 دج)

السنوات	نفقات رأسمالية	تحويلات جارية	فوائد الديون	رواتب و أجور	معاشات المجاهدين	مواد و تجهيزات	خدمات عمومية
1993	101,6	73,8	27 ,0	114,9	10,0	16,7	39,9
1994	117,2	78 ,5	41 ,1	145,2	22,8	18,2	42,3
1995	144,7	94,2	62,2	179,5	15,6	29,4	55,4
1996	174,0	115,4	89 ,0	213 ,3	18 ,9	34,7	69,9
1997	201,6	116,5	109,4	235	20,0	43 ,5	74,0
1998	211,9	123,9	110 ,8	258,2	37,9	47,5	75,2
1999	187,0	166,8	126,4	278,1	59,9	53,6	81,9

[1] **مرجع نفسه, ص 179.**

2000	321,9	200,0	162 ,3	281,1	57,7	54 ,6	92,0
2001	357,4	276,8	147,5	315,4	54,4	46,3	114,6
2002	452,9	334,3	137,2	339,9	73,8	68,5	137,6
2003	570,4	326,1	114,0	392 ,8	62,7	58,8	161,4
2004	646,3	396,0	85,2	442,3	69 ,2	71,7	176,5
2005	810,6	32,7	73,2	490,1	79,8	76,0	187,5
2006	1019,0	430,1	68,6	531,3	92,5	95,7	215,5
2007	1442,3	488,7	80,5	628,7	101,6	93,8	273 ,0

Sources : statistical appendix (1998 /2004/2006/2009) :IMF Staff country reportمن

خلال الجدول أعلاه يمكن تغيير إنخفاض نفقات التجهيز بإنخفاض نسبة الإنفاق الرأسمالي من مجموع الإنفاق الكلي بحيث إنتقلت من 42,2% من هذا المجموع سنة 1993 إلى 1998، فوائد الديون بنسبة 6,2% خلال نفس الفترة، ورغم الإصلاحات المنتهجة أنذاك والتي إهتمت فقط بإعادة الهيكلة التنظيمية للمؤسسات العمومية مصحوبة بتطهير مالي لهذه الأخيرة غير أنها لم تمس علاقات التشغيل وعليه تقهقرت الحالة العامة للنمو الإقتصادي و للتشغيل نتيجة غياب الإستثمارات الجديدة من قبل المؤسسة الإقتصادية العمومية و الخاصة في ظل تطبيق السياسة العامة و إنعدام برنامج التعديل الهيكلي الم

طبق سنة 1994، ومنه أصبحت هذه المؤسسات بصورة مزمنة غير منتجة و مختصة بالعمل و بذلك وصلت معدلات البطالة إلى مستويات مرتفعة حيث بلغت نسبة 28% سنة 1998، أما عن النمو الإقتصادي فقد عرف في هذه الفترة معدلات سالبة (1-% سنة 1988 ، 1,2-% سنة 1991 ، 0,9-% سنة 1994)، ونفس الشيء يمكن قوله عن معدلات التضخم التي وصلت إلى أعلى مستوياتها سنة 1992 إذ بلغت حوالي 31,66% غير أن أهم ما يميز هذه المرحلة هو إرتفاع حجم الدين العمومي للدولة نسبة إرتفاع حجم المديونية الخارجية و تبني الدولة لسياسة التطهير المالي للمؤسسات العاجزة إد بلغ نسبة 98,9% من الناتج المحلي الخام سنة 1995 مما يدل على ضعف

تمويل الدولة الذاتي للإقتصاد أنداك و هذا ما أسفر عن إختلال في المالية العامة للدولة أضفى ميزة عدم القدرة على الإستمرار في تحمل العجز الموازني[1].

المطلب الثالث: السياسة المالية للفترة 2001-2014

عرفت هذه المرحلة إرتفاع أسعار النفطة حيث بلغت 248 دولار للبرميل في سنة 2001 وهو ما يسمح بتحقيق فوائض مالية معتبرة ثم ضخها في حساب صندوق ضبط الإيرادات كما إتبعت الجزائر في هذه المرحلة سياسة مالية توسعية من خلال تسطيرها لموجوعة من البرامج الإنفاقية الرامية إلى إنعاش الإقتصاد و تحسب معدلات النمو الإقتصادي.

أولا: برامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004

خصص لهذا البرنامج إعتماد قدره 7 مليار دولار أمركي وهو ما يعادل 525 مليار دينار جزائري، وتمثل هذه الإعتمادات مبلغا قياسيا نظرا لوضعية الجزائر في تلك الفترة حيث بلغ إحتياطي الصرف الأجنبي سنة 2001 حوالي 11,2 مليار دولار أمريكي.[2]

وتم تركيز خلال هذا البرنامج على ضرورة تنشيط الطلب الكلي من خلال تعزيز دورة الإنفاق العام كآلية بدعم النمو وخلق مناصب الشغل، ودعم القطاعات الإنتاجية إضافة إلى تعزيز الإصلاحات وتطوير الخدمات العامة و الهياكل القاعدية و ذلك وفق ما يوضحه الدول التالي:

جدول رقم(2-3): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي

الوحدة: مليار دج.

السنوات / القطاع	2001	2002	2003	2004	مجموع	نسبة مؤوية
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100,7	70.2	37,6	2.0	210.5	%40,1
تنمية محلية و بشرية	71,8	72.8	53,1	6,5	204,2	%38,8

[1] **حميدان محمود، النظريات و السياسات النقدية، دار الملكية للطباعة و النشر الحراش، الجزائر، 1996، ص 160.**

[2] **سعد الله داود, مرجع سبق ذكره ص182.**

دعم الفلاحة والصيد البحري	10,6	20,3	22.5	12	65,4	%12.4
دعم الإصلاحات الإقتصادية	30	15	/	/	45	%8,6
المجموع	205,4	185,9	113,9	20,5	525	%100

المصدر: بوفليج نبيل آثار التنمية الإقتصادية على الموازنة العامة في الدول النامية: مذكرة ماجيستر جامعة حسيبة بن بوعلى الشلف,ص107.

من الجدول يتضح أن قطاع الأشغال و الهياكل القاعدية قد خصصت له أكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصص للبرامج حيث إستفاد من برنامج خاص يقدر ب210,5 مليار دج على مدى أربع سنوات أي ما يعادل40,1% من إجمالي الإعتماد المخصص للبرامج يدل ذلك على عزم الحكومة على تدرك الحجز والتأخر الحاصل في هذا القطاع نتيجة لتأثيرات كل من الأزمة الإقتصادية التي مرت بها البلاد مند 1986 و تدعيات الصلاحات الإقتصادية التي طبقت في فترة التسعينات من القرن العشرين و التي أجبرت الحكومة على تقليص حجم الإنفاق الحكومي الموجه للإستثمار بغية إستعادة التوازن المالي للموازنة العامة.

كما بلغت نسبة المبالغ المخصصة لقطاع التنيمة المحلية و البشرية 38,8% من إجمالي المبلغ المخصص للبرامج بعد ذلك مؤشر على سعي الحكومة لتحقيق أهداف البرنامج البرنامج المتصلة في تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن و تحسين الإطار المعبئي للمواطن خاصة في المناطق الريفية المعزولة كما يؤدي دعم الموارد البشرية إلى رفع معدلات التنمية البشري و بالتالي تخفيض بنسبة الفقر بين أفراد المجتمع.

أما قطاع الفلاحة و الصيد البحري فلم يقل إلا مبلغ 65,4 مليار دج أي ما يعادل نسبة 12,4% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج وبعود ذلك هذا القطاع قد إستفاد من البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية مند سنة 2000 وهو برنامج مستغل عن برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي فيما يخص المبلغ المخصص لدعم الإصلاحات فيقدر ب45 مليار دج أي نسبة 8,6% من إحمالي للمبلغ المتخصص.

ثانيا: برنامج دعم النمو 2005-2009

جاء هذا البرنامج في إطار السعي نحو مواصلة سياسة التوسع في الإنفاق التي شرع في تطبيقها بداية سنة 2001 خصوصا مع إستمرار تحسين الوضعية المالية الناتجة عن تراكم إختياطي الصرف الذي سببته أسعار النفط المرتفعة مند بداية الألفية الثالثة و اعتبر هذا البرنامج خطوة غير مسبوقة في التاريخ الإقتصادية الجزائري وذلك

من حيث قيمة المرتفعة و التي بلغت ما يقارب4203 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار و كان هذف إلى تحسين المستوى المعيشي للأفراد، تحديث و توسيع الخدمات العامة، تطوير الموارد البشرية و البني التحتية ودفع معدلات النمو الإقتصادي و قد تركزت المخصصات المالية لهذا البرنامج في خمسة محاور رئيسية تتمثل فيما يلي:

الجدول رقم(2-4) مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

(الوحدة:مليار دج)

القطاعات	المبالغ	النسب
تحسين ظروف معيشة السكان	1908,5	45,5
تطوير المنشآت الأساسية	1703,1	40,4
دعم التنمية الإقتصادية	337,2	8
تطوير الهدمة العمومية	203,9	4,8
تطوير التكنولوجيا للإتصال	50	1,1
المجموع	4202,7	10

المصدر: Htt://www.premier-ministre.gov.dz/arab/media/pdf texte essentiels/progbilan.

و إرتكزت المخصصات المالية لهذا البرنامج على محورين رئيسين الأول تعلق بتحسين مستوى معيشة السكان من خلال توفير السكن و تجهيز المدارس و إنشاء مطاعم مدرسية إضافية, وكذا تأهيل المرافق الصحية الرياضية و الثقافية.

أما المحور الثاني فتعلق بتطوير المنشآت الأساسية و القاعدية تماشيا مع ما قد تم الشروع فيه من قبل إطار مخطط الإنعاش الإقتصادي وذلك في إطار تحديث و تطوير البني التحتية التي كانت تشهد فيها الحزائر تراجعا حادا نظرا للظروف الأمنية الصعبة التي عاشها في العشرية الأخيرة من التسعينات خصوصا و أنها تمثل دعما و حافزا قويا للإشتثمار و التنمية الإقتصادية.

ثالثا: برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2010-2014

خصص لهذا البرنامج مبلغ قدر ب21,214 مليار دينار أي ما يعادل 286 مليار دولار وهو ما يعكس حرص الحكومة على تثمين وتطوير الإقتصاد الوطني ضمن إيطار شامل يتضمن الإهتمام بمختلف المتطلبات التنموية للمواطن فالبرنامج يهدف بشكل كامل مع الإقتصاد العالمي، ويهدف بشكل أساسي إلى إستكمال جهود التنمية الشاملة التي بدأت سنة 2001 عن طريق عدد من السياسات المعتمدة من خلال البرنامج أهمها ما يلي[1]:

-الحد من البطالة عبر خلق 3 ملايين منصب عمل.

-دعم التنمية البشرية من خلال تأهيل و تعزيز قدرات الأفراد.

-ترقية إقتصاد المعرفة وتحسين المناخ العام للإستثمار.

-تطوير الإدارة و تفعيل آليات الحكم الجيد.

-تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية ودعم القطاع الفلاحي وترقية السياحة و الصناعات التقليدية.

المبحث الثاني: إنعكاس إنخفاض أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر

يشكل مورد النفط إحدى الموارد الأساسية في تمويل موازنة الدولة، وبالتالي فإن أي إنخفاض في أسعار النفط سيؤطر على القطاعات الحكومية كافة على إعتبار أن إيرادات النفط هي المحرك الأساسي لهذه القطاعات, وهو ما سيتوجب على الحكومة وضع إجراءات قادرة على التخطيط من آثار هذا الإنخفاض إمّا بتقليل حجم الإنفاق العام أو برزيادة الإيرادات العامة.

المطلب الأول: إنعكاس إنخفاض أسعار النفط على النفقات العامة

من التحسن الذي شهدته أسعار البترول, أتبعت الجزائر سياسة إنفاقية توسعية بإعتماد مخططات تنموية هدفت من ورائها إلى تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية العامة, وبذلك نجد أن النفقات العامة في الجزائر أخدت إتجاها تصاعديا خلال الفترة (2010-2017) وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم(2-5): تطور النفقات العامة في الجزائر و مكوناتها خلال الفترة 2010-2017 (مليار دج)

[1] **محمد مسعي, سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو, مجلة الباحث, كلية العلوم الإقتصادية و التحارية وعلوم التسيير, جامعة قاصدي مرباح-ورقلة, العدد 10, 2012,ص147.**

السنوات	النفقات العامة	نفقات التسيير (الجارية)	نفقات التجهيز	نسبة نفقات التسيير للنفقات العامة	نسبة نفقات التجهيز للنفقات العامة
2010	4466 ,9	2365	1807,9	%59,5	%40 ,5
2011	5731,4	3797 ,2	1934,2	%66,3	%33,7
2012	7058,2	4782,6	2275,6	%67,8	%32,2
2013	6092,1	4204,3	1887,8	%69,0	%31
2014	6995,7	4494,3	2501,4	%64,2	%35,8
2015	7656,3	4617	3039,3	%60,3	%39,7
2016	7297,5	4585,6	2711,9	%62,8	%37,2
2017	7389,3	4757,8	2631,5	%64,4	%35,6

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات (2010-2017)

عن الموقع: https: // www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.ntm

إستقراء للجدول أعلاه يتبين أن النفقات العامة خلال معظم سنوات الدراسة عرفت تزايدا ميتمرا حتى في ظل إنخفاض أسعار البترول بسبب سياسة الدولة المنتهجة حيث في سنة 2011 بلغت النفقات العامة مستوى 5731,4 مليار دج مقابل 4466,9 مليار دج في 2010 أي بزيادة تقدر ب 28,3% وهذا راجع إلى زيادة النفقات الجارية، وفي سنة 2013 بلغت النفقات العامة 6092,1 مليار دج مقابل 7058,2 مليار دج سنة 2012 أي بإنخفاض يساوي 13,7% .

أما في سنة 2015 قد بلغت النفقات العامة 7656,3 مليار دج مقابل 6995.7 مليار دج سنة 2014 أي بإرتفاع قدره 9,4% ، بعد الإرتفاع الأقوى المسجل سنة 2014 ب 16,1% ، حيث تسببت نفقات رأس المال بأكثر من 81% في هذا الإرتفاع، أما في سنة 2017 فنلاحظ أن النفقات الكلية للميزانية إستقرت نسبيا، إذ لم ترتفع سوى

ب1,3% مقابل تراجع ب4,7% في 2016، ومن حيث المبلغ إستقرت هذه النفقات عند 7389,3 مليار دج مقابل 7297,5 مليار في 2016. نتج هذا الإرتفاع الطفيف بصفة كاملة عن الزيادة في النفقات الجارية (3,8%) على الرغم من إنخفاض نفقات رأس المال ب 3,0%.

من خلال ما سبق يمكننا القول ان النفقات العامة مرتبطة بشكل شبه كلي على اسعار النفط و هذا ما لاحظناه في السنوات الاولى على عكس السنوات الاخيرة التي لم تتاثر فيها النفقات العامة بشكل مباشر بل تاثره بشكل غير مباشر من خلال تاثير اسعار النفط على صندوق ظبط الموارد و بالتالي على النفقات العامة و هذا بسبب قيام الدولة الجزائرية بتحصين المالية العامة من تقلبات اسعار النفط عن طريق انشاء صندوق ظبط الموارد لكن هذا التاثير الغير مباشر سوف يكون على المدى القصير فقط.

المطلب الثاني: إنعكاس إنخفاض أسعار النفط على الإيرادات العامة

تعتبر الإيرادات العامة في الجزائر محور عملية التنمية الإقتصادية حيث تعتمد عليها في سياستها الإنفاقية و تنفيذ مخططاتها التنموية التي تسعى من ورائها إلى تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية العامة، وتتصف الإيرادات العامة في الجزائر بإعتمادها بشكل كبير على الموارد المالية المتأتية من المحروقات، هذا ما يجعل تطور مسارها مرتبط بشكل أساسي بتطورات أسعار البترول في السوق العالمية التي تتميز بالتقلب وعدم الإستقرار. والجدول التالي يوضح تطورات الإيرادات العامة و مكوناتها خلال الفترة(2010-2017).

جدول(2-6): تطور الإيرادات العامة في الجزائر و مكوناتها خلال الفترة (2010-2017) مليار دج.

السنوات	الإيرادات العامة	إيرادات المحروقات	الصادرات خارج المحروقات	نسبة إيرادات المحروقات للإيرادات العامة	نسبة الإيرادات خارج المحروقات للإيرادات العامة
2010	4393	2905	1488	%66,1	%33,9
2011	5703,4	3979,7	1723,7	%69,8	%30,2
2012	6339,3	4184,3	2155	%66	%34
2013	5940,9	3678,1	2262,7	%61,9	%38,1
2014	8738,4	3388,4	2350	%59	%41

2015	5103,1	2373,5	2729,6	%46,5	%53,1
2016	5110,1	1781,1	3329,0	%34,9	%65,1
2017	6182,8	2372,5	3810,3	%38,4	%61,6

المصدر: من إعداد الطالبة بالإقتصاد على التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات(2010-2017)

عن الموقع: https://www.bamk-of-algeria.dz/html/rapporrt.htm

إستقراءا للجدول أعلاه يتبين إرتفاع الإيرادات العامة من 4393 مليار دج سنة 2010 إلى 5703,4 مليار دج.سنة 2011 أي بنسبة إرتفاع تقدر ب 29,8% وهذا راجع إلى إرتفاع إيرادات المحروقات بنسبة 37,7% منتقلة من 2905 مليار دج سنة 2010 إلى 3979,7 مليار دج سنة 2011 نتيجة إرتفاع أسعار النفط وفي سنة 2013 بلغت الإيرادات العامة 5940,9 مليار دج مقابل 6339,3 مليار دج أي بنسبة إنخفاض تساوي (-6,3%) وهذا راجع لإنخفاض إيرادات المحروقات بنسبة 12,1%، وفي سنة 2015 بلغت إيرادات الميزانية 5103,1 مليار دج مقابل 5798,4 مليار دج سنة 2014 أي بنسبة إنخفاض تساوي (-11,1%) ونتج هذا الإنخفاض المعتبر للإيرادات من غير إيرادات المحروقات بنسبة16,2% وفي سنة 2017 بلغت إيرادات الميزانية 6182,8 مليار دج مقابل 5110,1 مليار دولار سنة 2016, أي بإرتفاع يقارب 21% حيث يعزى هذا الإرتفاع المعتبر في إجمالي الإيرادات إلى إرتفاع الجباية على المحروقات بحوالي 55% و بما يقارب 45% للإيرادات خارج المحروقات.

و من هنا نلاحظ ان هناك علاقة طردية بين اسعار النفط و الإجراءات العامة للدولة فكلما ارتفعت اسعار النفط ارتفعت الايرادات العامة للدولة و العكس صحيح.

المطلب الثالث: إنعكاس إنخفاض أسعار النفط على رصيد الموازنة العامة

يعتبر رصيد الميزانية عن الفرق بين الإيرادات العامة و النفقات العامة، والجدول الموالي يوضح تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2017).

جدول رقم(2-7): رصيد الموازنة العامة في الجزائر في (2010-2017) مليار دج.

السنوات	الإيرادات العامة	النفقات العامة	رصيد الموازنة العامة

2010	4393	4466,9	73,9-
2011	5703,4	5731,4	28-
2012	6339,3	7058,2	718,9-
2013	5940.9	6092,1	151,2-
2014	5738,4	6995,7	1257,3-
2015	5103,1	7656,3	2553,2-
2016	5110,1	7297,5	2187,4-
2017	6182,8	7389,3	126,5-

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر(2010-2017)

عن الموقع: http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

إستقراءا الجدول أعلاه يتعين أن رصيد الميزانية العامة في الجزائر عرف عجزا طيلة سنوات الدراسة الذي مرته إلى عدم تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة، ففي سنة 2011 سجل رصيد الميزانية عجزا طفيفا قدره 28 مليار دج أقل مما كان عليه سنة 2010 (-74 مليار دج)، ويرجع هذا العجز كليا إلى زيادة نفقات التسيير بنسة 42,8%، و في سنة 2015 بلغ العجز الموازيني (-151,2) وهو عجز يقل عن ذلك المسجل سنة 2012 (-718,9) و نجم عن إنخفاض إيرادات الجباية البترولية، و في سنة 2015 سجل رصيد الميزانية عجزا قياسيا بلغ 2553,2 مليار دج مقابل 1257,3 مليار دج سنة 2014. نتج هذا العجز عن كل من إرتفاع النفقات العمومية (+660,6 مليار دج) و عن إنخفاض إيرادات الميزانية (-635,3 مليار دج) أما في سنة 2017 فتلاحظ أنه تقلص عجز رصيد الميزانية بشكل معتبر ليبلغ 1206,5 مليار دج مقابل مبلغ قدره 2187,4 مليار دج في 2016.

نتج هذا الإنخفاض المعتبر في العجز الميزاني عن الإرتفاع في إيرادات الميزانية الكلية، أساسا إيرادات المحروقات في ظرف يتميز بإرتفاع جد طفيف في النفقات الكلية، بسبب تطبيق الجزائر لبرامج الانعاش الاقتصادي و دعم النمو كل هذا كان نتيجة للقدرة التمويلية التي تتمتع بها الجزائر، جراء ارتفاع اسعر النفط في السنوات الماضية.

من خلال ما سبق نستنتج ان عامل قدرة الدولة على تغطية النفقات كان له الدور الاساسي في تحديد حجم الانفاق العام في الجزائر و بالتالي يتضح لنا الدور الذي تلعبه اسعر النفط في تحديد توازن الميزانية خاصة امام انحصار مصادر الايرادات لذلك فان استقرار الموازنة العامة للدولة يبقى رهينة لما تفرزه تقلبات اسعار النفط.

المبحث الثالث: علاقة الجباية البترولية بأدوات السياسة المالية.

من خلال المطلب سوف ندرس العلاقة التي تربط الجباية البترولية بأدوات السياسة المالية أي بالنفقات والإيرادات العامة.

أولا: علاقة الجباية البترولية بالنفقات العامة:

في المالية العامة النفقات التي تصرفها الدولة تغطيها بإيرادات تحصل عليها وتختلف هذه الإيرادات من دولة إلى أخرى حسب ظروفها الاقتصادية وامكانيتها، والدولة الجزائرية تأتي بالنسبة الأكبر من إيراداتها من الجباية البترولية التي قد توافق 60% مما يدفع إلى البحث عن علاقة هذه الأخيرة والنفقات العامة ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (2-8): نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة في الجزائر الفترة (2000-2016).

الوحدة: مليار دينار جزائري.

السنة	النفقات العامة	الجباية البترولية	نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة %
2000	1178.1	1113.2	94.49
2001	1321	1001.4	75.80
2002	1550.6	1007.9	65
2003	1690.2	1350	79.87
2004	1891.8	1570	82.98
2005	2052	1352.7	65.92
2006	2453	1799	73.33
2007	3108.5	2796.8	89.97
2008	4175.7	4088.6	97.91
2009	4246.3	2412.8	56.81
2010	4512.8	2905	64.37
2011	5731.4	3979.7	69.43

2012	7058.2	4192	59.39
2013	6879.8	4399	63.94
2014	6995.7	3388.4	48.43
2015	7656.3	2273.5	29.69
2016	7303.8	1805.4	24.71

المصدر: مسيعد مريم، انعكاس تقلبات أسعار النفط على التوجيهات السياسة المالية في الجزائر في فترة (2000-2016)، مجلة البحث الاقتصادي، جزائر، مجلة6/، عدد1، 2018، ص326.

من خلال قراءة الجدول السابق نلاحظ أن نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة نسبة معتبرة جدا 65% كون الجباية البترولية تعتبر أهم مصدر تمويل للنفقات العامة في الجزائر، حيث بلغت نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة سنة 2000 و2016 ما نسبة 94.46% و24.71% على التوالي، فيما عرفت النفقات العامة تزايدا مستمرا ضمن مخطط الإنعاش الاقتصادي الذي انتهجته الحكومة ابتداءا من سنة 1999 وهو الذي يمكن أن يفسر لنا هذا الارتفاع في النفقات.

ثانيا: تطور حصة الجباية البترولية في الإيرادات العامة للميزانية:

يمكن ابراز أهمية الجباية البترولية في الإيرادات العامة للميزانية، ونوضح الدور الفعال الذي تلعبه هذه الجباية من خلال مداخلها والتي تعتبر مصدر أساسي للتمويل.

من خلال الجدول التالي الذي يوضح الجباية البترولية والعادية ونسبة مساهمتها في الميزانية:

الجدول رقم (2-9): تطور نسبة الجباية البترولية والجباية العادية في الإيرادات العامة للميزانية للفترة (2000-2016).

الوحدة: مليار دينار جزائري.

السنة	الجباية البترولية	الجباية العادية	نسبة الجباية البترولية في الإيرادات العامة %
2000	1113.2	349.5	70.54
2001	1001.4	398.2	67.21
2002	1007.9	482.9	62.87
2003	1350	524.9	66.73
2004	1570	580.4	70.92
2005	1352.7	640.4	43.96

2006	1799	720.8	49.43
2007	2796.8	766.7	75.84
2008	4088.6	965.2	79.99
2009	2412.8	1146.6	65.63
2010	2905	1298.0	66.33
2011	3979.7	1448.9	69.77
2012	4192	1863	66.12
2013	4399	1972	64.04
2014	3388.4	2079.1	59.04
2015	2273.5	2603.9	44.55
2016	1805.4	2825	38.02

المصدر: مسيعد مريم، انعكاس تقلبات أسعار النفط على التوجيهات السياسة المالية في الجزائر في فترة (2000-2016)، مجلة البحث الاقتصادي، جزائر، مجلة6/، عدد1، 2018، ص ص 327-328.

من خلال الجدول نلاحظ أن الجباية البترولية تمثل نسبة عالية من الإيرادات العامة حيث تراوحت نسبة مساهمتها ما بين 67% و86% خلال 2000-2016.

نستطيع القول أن الجباية البترولية تميزت بارتفاع مداخلها وثباتها نوعا ما بسبب انتعاش السوق النفطية وارتفاع أسعار النفط حيث بلغت ما قيمة 1001.4 مليار دينار جزائري سنة 2001، ووصلت إلى 1350 مليار دينار جزائري في 2003 و1799 مليار دينار جزائري سنة 2006 وهذا راجع إلى التطور الحاصل في قطاع المحروقات والتقدم الطارئ في السياسة المنتهجة والتي تهدف إلى تعزيز دور الشراكة مع المستثمر الأجنبي وكذا تبني سوناطراك للتقنيات الحديثة المسايرة للتقدم التقني في هذا المجال فلقد بلغت الجباية البترولية قيمة 2796.8 مليار دينار جزائري سنة 2007 ما قيمة 75.84% من الإيرادات العامة.

وفي سنة 2008 ارتفعت الجباية البترولية ارتفاعا غير مسبوق حيث وصلت على حوالي 4088.6 مليار دينار جزائري وهو ما يمثل 80% من الإيرادات العامة ولكن سرعان ما انخفضت بعدها سنة 2009-2010-2011، بسبب الأزمة العالمية الاقتصادية لكن عاودت الارتفاع سنة 2012-2013، حيث بلغت 4192-4399 مليار دينار جزائري على التوالي ومتوسط نسبة 71% من الإيرادات العامة، والملاحظ أن الجباية العادية رغم ارتفاعها المستمر منذ سنة 2000 بلغت 1972 مليار دينار جزائري سنة 2013 أي أن مساهمتها في الإيرادات العامة يقيت متواضعة.

تراجعت قيمة الجباية البترولية في السنة 2014 حيث بلغت 3388.4 مليار دينار جزائري مقارنة بالنسبة السابقة 2013 التي بلغت 4399 مليار دينار جزائري ونسبة الانخفاض 15%، كما وضحت الأرقام أن الجباية

البترولية انتقلت من 2273.5 مليار دينار جزائري في 2015 إلى 1805 مليار دينار جزائري سنة 2016 أي انخفاض قدره 468.1 مليار دينار جزائري وهو ما كان منتظرا بالنظر إلى تراجع في أسعار النفط الذي تواصل منذ سنة 2014.

خلاصة الفصل الثاني

من خلال هذا الفصل ثم توضيح أهمية النفط في الإقتصاد الجزائري و من خلالها تبين أن قطاع المحروقات يهيمن على الإقتصاد الجزائري ككل إذ بتميز سوق المحروقات بعدم الإستقرار بسبب ما تتعرض له أسعار البترول من تطلبات حادة لهذا تواجه الدول المصدرة للبترول تحديات تنتج من كون إيرادات النفط تخضع لهذه التقلبات و في ظل الإعتماد الشديد على هذه العائدات التي تعتبر الدعامة الأساسية للموازنات العامة، فإن السياسة المالية تعتبر أداة تستعملها الدول المصدرة للنفط للتدقيق مع هذه الأوضاع و الحفاظ على الإستقرار الإقتصادي، و الجزائر إحدى منه الدول حيث نجد أن كل من الإيرادات و النفقات العامة في الجزائر لا تزال في إرتباط شديد مع أسعار النفط رغم كل الإصابات الإقتصادية.

الخاتمة العامة

خاتمة

ففي ظل السعي إلى إستخدام الطاقات البديلة للبترول من قبل الدول المستوردة كالطاقة الشمسية و المالية، فقد إزدادت مخاوفه الدول خاصة الدول المصدرة له ومن بينها الجزائري بإعتبارها دولة يقوم إقتصادها على البترول فأغلبه قطاعاتها تمول عن طريقه خاصة في ظل الأزمة الحالية لإنخفاض أسعاره في السوق العالمية و خضوعه لقوى العرض و الطلب العالمين إذ أن هذين الأخيرين يعتبران المحدد الأساسي لأسعار البترول، فقد أصبح بشكل تهديدا حقيقيا على الإقتصاد خاصة بإعتماد الجزائر عليه في تمويل موازينها و تغطية نفقاتها العامة بنسبة98%.

هذا ما دفع بالجزائر جديا لمواجهة هذه الأزمة و إعادة النظر في سياستها المالية التي من أهم أدواتها الإيرادات العامة المتأتية من الجباية البترولية، وهذا لمكانة البترول في الإقتصاد الجزائري إذ أن تأثير إنخفاض أسعار البترول على السياسة المالية يظهر جليا خاصة مع الأزمة للأخيرة في 2014 مما دفع بالجزائر إلى إعادة النظر في سياستها المالية وتعديلها لتصبح أكثر فعالية من خلال التنويع في الإيرادات العامة و التقليل من الإعتماد على البترول كمصدر تمويل أساسي لها وهذا لبناء سياسة مالية أكثر فعالية لمواجهة ظاهرة تزايد النفقات و التخفيف من العجز الموازي لديها و تحقيق التنمية المستدامة بمعناها الحقيقي.

وهذا ما حاولنا معلاقة في هذا البحث من خلال التعرف على أهم المفاهيم الخاصة بالسياسة المالية و الربعية النفطية و محاولة معرفة العلاقة التي تربط بينهما في الفصل الأول، إضافة إلى دراسة أثر إنخفاض أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر.

1-إختيار الفرضيات:

-فيما يخص الفرضية الأولى والتي نصت على وجود علاقة بين إنخفاض أسعار البترول والموازنة العامة في الجزائر و هذا ما أثبته البحث لنا حيث أن للبترول دور مهم في تمويل إيرادات الموازنة العامة إذ أنه يمولها بنسبة98% من عوائده نظرا لإعتماد الجزائر عليه لحد اليوم كقطاع وحيد في توفير الأموال خاصة و أنها تعيش بحبوحة مالية بعد الإرتفاع الغير مسبوق في أسعار البترول إحتياطات الصرف و تنفيد مشاريع تنموية ضخمة و غيرها وهذا يثبت صحت الفرضية الأولى.

-بالنسبة للفرضية الثانية و التي تدور حول تقلبات أسعار البترول وأثره على السياسة المالية فهو يؤثر على النفقات العامة بالإيجاب و هذا لكون هذا القطاع هو المعول الأساسي للنفقات العامة ومن ناحية أخرى عدم تأثير سعر

خاتمة

البترول على الإيرادات العامة في الجزائر، وبعد دراستنا لهذا البحث و جدنا أن هناك علاقة قوية بين أسعار البترول و إيرادات الموازنة العامة بالجزائر و العكس صحيح و هذا ما ينفي صحة الفرضية الثانية.

-أما فيما تناولته الفرضية الثالثة حول وجود علاقة بين الجباية البترولية و أدوات السياسة المالية بإعتبار الجباية البترولية المصدر الرئيسي للإيرادات العامة و تغطية ظاهرة إزدياد النفقات العامة من تلك الإيرادات المحصول عليها من الجباية البترولية فهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

2-نتائج البحث:

من أبرز النتائج التي تم الوصول إليها من خلال هذه الدراسة ما يلي:

-رغم برامج التنمية التي عرضتها الجزائر إلا أن العائدات النفطية مازالت تشكل عصب التنمية الإقتصادية في الجزائر في ظل ضعف مساهمة القطاعات الأخرى في تمويل الإقتصاد الوطني.

-الإيرادات العامة في الجزائر لا يمكن إعتبارها أداة فعالة في تحقيق أهداف السياسة المالية لأنها تحددد بسعر النفط الذي يعتبر متغير خارجي لا يمكن التحكم به.

-سجلت الموازنة العامة في الجزائر عجزا متواصلا بسبب عدم تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة، وهذا راجع إلى التقلبات التي عرفتها الإيرادات بسبب تقلبات أسعار النفط.

-إن السياسة المالية في الجزائر دهنية مستجدات السوق النفطية، وهذا أثبتته الدراسة من خلال تطور السياسة من إنكماشية في نهاية التسعينات إلى سياسة إنفاقية توسعية في خمسة عشرة سنة الأولى من القرن الواحد و العشرون وذلك مع إرتفاع أسعار النفط، ثم إلى ترشيد النفقات بعد إنهيار أسعار النفط عام .2014

3-توصيات البحث:

على ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن إقتراح مجموعة من التوصيات أهمها:

-ضرورة العمل على إستقرار أسعار البترول من قبل الدول البترولية لما لها من أهمية و تأثير على حفاظ التنمية و موازنتها من جهة وعلى حصتها في الأسواق البترولية من جهة أخرى.

-محاولة التخفيف من الإعتماد على العوائد البترولية لتمويل الموازنة العامة وذلك بتعديل وتوجيه السياسة المالية من خلال إيجاد على قطاعات أخرى منتجة و الإعتماد عليها و تنميتها.

-تشجيع و تطوير قطاعات أخرى بديلة وتدعيمها خارج قطاع المحروقات والنهوض بالإقتصاد الجزائري من إقتصاد ريعي إلى إقتصاد حقيقي.

خاتمة

-إستخدام موارد صندوق ظبط الموارد في إستثمارات منتجة لضمان مستقبل الأجيال بدلا من استنزافه في تغطية العجز الموازني.

-ضرورة إنشاء هيئة رسمية تعمل على التخطيط الإستراتيجي لإستشراف الأزمات الإقتصادية و إدارة المخاطر على المستوى الكلي للحد من آثار الصدمات أو الأزمات المتوقعة.

4-آفات البحث:

إن البحث في موضوع مستقبل السياسة المالية في ظل الريعية النفطية يلفها الغموض و التعقيد وهذا فتح الموضوع أمامنا آفاقا متعددة يكن أن تكون مواضيع للبحوث المستقبلية نذكر منها ما يلي:

-دور و آليات السياسة المالية في التنويع الإقتصادي.

-إستراتيجيات التنويع في هيكل إيرادات الموازنة العامة في ظل تقلبات أسعار البترول.

-مستقبل صندوق ضبط الإيرادات في ظل حتمية زوال البترول.

-سياسات التنويع الإقتصادي في الجزائر ودورها في الحد من آثار التقلبات الحادة في أسعار البترول.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1-أحمد هي إقتصاد الجزائر المستقلة،ديوان المطبعات الجامعية،الجزائر .1992

2-إياد عبد الفتاح للنسور,المفاهيم والنظم الإقتصادية الحديثة,ط3.دار صفاء للنشر و التوزيع. عمان., الأردن,.2013

3-حسين سالم جابر، التضخم و الكساد،مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع.2010

4-حميدان محمود, النظريات و السياسات النقدية,دار الملكية للطباعة و النشر, الحراش الجزائر .1996

5-خالد واصف الوزني, مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق, ط7 دار وائل للنشر والتوزيع الأردن.2005

6-زينب حسن عوض الله, مبادئ المالية العامة, دار الجامعة للطباعة و النشر لبنان بيروت .1991

7سعد الله داود الأزمات النفطية و السياسات المالية في الجزائر, دار هومه للنشر الجزائر .2013

8-سمير الشاعر المالية العامة و النظام المالي الإسلامي, ط1 الدار العربية للعلوم دار بيروت, لبنان,بيروت 2011.

9- سوزي عادل ناشد, أساسيات المالية العامة'ط1, منشورات الحلي,لبنان,.2008

10-طارق دجاج, المالية العامة,دار الصفاء للنشر و التوزيع, عمان الأردن .1999

11-عبد المجيد فدي. المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية, ديوان المطبوعات الجامعية للنشر, الجزائر,2004.

12-عبد المطلب عبد الحميد, اقتصاديات المالية العامة, دار الشباب للنشر, مصر, .2005

13- غازي حسين عناية، التضخم المالي, مؤسسة شباب الجامعة للنشر. الإسكندرية,مصر .2000

14- فضي عبد الكريم إبراهيم، أهمية النفط في الإقتصاد، منشورات الهيئة العامة دمشق, سوريا .2010

15-فسح حسن خلف, المالية العامة, دار الشباب العالمي, عمان, الأردن, .2008

16-فوزي صفوي, المالية العامة, ط1, منشورات الحلي الحقوقية, لبنان, .2003

17-محرزي محمد عباس, إقتصاديات المالية العامة, ط5, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, .2012

18-محمود حسين الوادي, المالية العامة, دار المسيرة للنشر و التوزيع عمان الأردن,.2001

19-سبري أبو العلاء, المالية العامة, دار العلوم للنشر والتوزيع, الجزائر , عنابة, 2003.

ثانيا: الأطروحات و المذكرات

أ- الأطروحات

1- ياسين مصطفاي, أثر تقلبات أسعار البترول على النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة(1986-2016) أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهاذة دكتوراه في علوم الإقتصاد تخصص تقنيات حمية, جامعة أكلي محند أولجاج الجزائر البويرة, 2019-2020.

2- شباب سيهام، تأثير تقلبات أسعار النفط على المازنة العامة للدولة دراسة قياسية للموازنة العامة في الجزائر للفترة(1980-2016) أطروحة مقدمة لنيل شهاذة الدكتوراه, تخصص تسير المالية العامة. جامعة أبي بكر بلقايد, الجزائر, تلمسان 2018-2019.

ب-المذكرات

1- عصماني مختار, دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الإقتصادي المستخدم في الجزائر، مدكرة مقدمة لجزء من متطلبات نيل شهاذة الماجيستير, تخصص إدارة أعمال, جامعة سطيف1, الجزائر2013-2014.

ثالثا: المجلات

1- بوفليح نبيل, صناديق الثروة السياسية كأداة لتسيير كداخيل النفط في الدول العربية, المجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنتاجية العدد4, 2010.

2- جاب الله مصطفى،تقلبات أسعار النفط و علاقاتها برصيد الموازنة, مجلة الدراسات الإقتصادية, العدد9, مجلد الأول جامعة الوادي,الجزائر.

3- شبوطي حكيم،فعالية السياسة النقدية, كآلية الحد من الدورات الإقتصادية في الجزائر للفترة(2000, 2015)محلة الدراسات المالية و المحاسبة الإدارية, العدد8, 2017.

4- محمد مسعي،سياسية الإنعاش الإقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو, مجلة الباحثة, كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة قاصدي مرباح-ورقلة, الجزائر, العدد 10, 2012.

5- مريم مسيعد, إنعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوجيهات السياسية المالية في الجزائر في الفترة(2000-2016) مجلة البحث الإقتصادي, الجزائر مجلد6, عدد1, 2018.

رابعا: التقارير

1- بنك الجزائر، التطور الإقتصادي و النقدي الجزايري, للتقرير السنوي2015 نوفمبر 2016.

مراجع الأنترنيت:

1- Startistical appondix (1998/2004/2006/2009) :IMF STAFF contry repport

2- Https :WWW .bonk_of_algeria .dz /html/repport.htm.